تفعيل القياس بالقيمة العادلة لتحقيق متطلبات شفافية الإبلاغ المالي الدولية وأثره على دعم القرارات الاستثمارية[1] " بحث استطلاعي في سوق العراق للأوراق المالية"

Activation Measurement at Fair Value to Achieve Transparency of Financial Reporting and its Impact on Supporting Investment Decisions

أ.د حيدر علي المسعودي الباحث/ محمد سلمان داود

Prof.Dr.Haydar Ali AL- Massoodi Mohammed Salman Dawood

Haider.almasudy@uokerbala.edu.iq

mohammad78kw@gmail.com

كلية الادارة والإقتصاد - جامعة كربلاء

الملخص

أهتمت معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بتوفير أساليب قياس أكثر ملائمة وموثوقية وشفافية فضّمنت عملية القياس المحاسبي فضلاً عن الكلفة التاريخية والقياسات الأخرى، القياس بالقيمة العادلة التي أولتها الأهمية عن الأسلوب الأول لكي يضمن تقديم معلومات ملائمة وتمثل الوضع الحالي الحقيقي للوحدة الإقتصادية، ويهدف البحث ألى توضيح أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة في تحقيق شفافية الإبلاغ المالي وإمكانية تطبيقه في الوحدات الإقتصادية العراقية لتساعد المستثمرين في إتخاذ القرارات, وتأتي أهمية البحث من أهمية القياس بالقيمة العادلة كونه موضوع من المواضيع الحديثة والمعاصرة الذي يحتاج ألى توضيح أكثر للمهتمين، واتبع الاسلوب الاستطلاعي عن طريق توزيع الاستبانة للتعرف على اراء المستثمرين حول تطبيق القياس بالقيمة العادلة ومدى قدرتهم على إتخاذ القرارات الرشيدة، واستعمل استمارة الفحص التي تتضمن متطلبات القياس بالقيمة العادلة ودرجة اطلاعهم على

[1] بحث مستل من رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان " تفعيل القياس بالقيمة العادلة لتحقيق شفافية الابلاغ المالي وأثره في دعم القرارات الاستثمارية"

المعيار (IFRS13)، واستند البحث على فرضية رئيسة " أن تفعيل القياس بالقيمة العادلة والإفصاح عن ذلك القياس في القوائم المالية من شأنه أن يحقق شفافية الإبلاغ المالي، وهذا بدوره له الأثر في تعزيز ثقة المستثمرين بالقوائم المالية ويدعم قراراتهم الاستثمارية"، وجرى التوصل ألى نتائج عدة أهمها، أن مستوى شفافية القوائم المالية عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة أعلى من مستوى الشفافية من جانب خاصية الملائمة عنهُ عند تطبيق القياس بالكلفة التاريخية، وأن أساس المفاضلة بينها وبين القياس بالكلفة التاريخية هو تحقيق القدر المطلوب من خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق.

Abstract

IFRS`s have been Focused on providing more relevant, reliable and transparent measurement methods, Ensures that appropriate information provided and represents the true position of the economic unit, The objective of this research is to clarify the impact of the application of measurement at fair value in achieving financial reporting transparency and the impact of its application in the economic units of Iraq in achieving transparency of the financial statements and providing useful information for investment decision making, The importance of the research is of the importance of measurement at fair value as a subject of modern, contemporary topics that needs to clarify more to those interested, clarify the methods of accounting measurement at fair value, while the exploratory method used to establish a relationship between the fair value and the level of transparency in the financial statements, and Investors adopt them in making their decisions for investors,Checklist was distributed to determine the extent to which investors were aware of IFRS`s, including the fair value standard and measurement methods.

The research was based on the main hypothesis that "the activation of measurement at fair value and disclosure of such measurement in the financial statements would achieve the transparency of financial reporting, which in turn has an impact on enhancing investor confidence in the financial statements and support their investment decisions.",Several results were reached, The transparency of the financial statements when applying the measurement at fair value is higher than the level of transparency on the part of the appropriateness characteristic when applying historical cost measurement, and the basis for comparing them with historical cost measurement is to achieve the required saucepan of relevance and faithful representation.

Keywords: historical cost, fair value, transparency.

المقدمة :

تناولت دراسات محاسبية عدة المشكلات المتعلقة بكل من القياس والإفصاح المحاسبي، فيما تناول هذا البحث أحد المشكلات المتعلقة بالقياس المحاسبي، واختيار القياس المحاسبي المناسب في ظل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي المحدثه، ومن طرق القياس التي لاقت قبول المختصين بصياغة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي والمهنيين على حد سواء، القياس بالقيمة العادلة، أن الجدل بين مؤيدي القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية (باعتبارهما أكثر طرق القياس المستعملة)، يرجع ألى الخصائص المطلوب توفرها في المعلومات المحاسبية، ومن أهمها خاصية الملائمة والتمثيل الصادق، إذ ينظر ألى القياس بالكلفة التاريخية أنها تمثل الأحداث الإقتصادية بشكل أكثر صدقاً مقارنة مع القياس بالقيمة العادلة، ومن جهة أخرى ينظر ألى معلومات القياس بالقيمة العادلة أنها أكثر ملائمة في وقت تقديم المعلومات، أي أنها تقدم معلومات مالية أكثر شفافية، ولأنه لا يمكن الاستغناء عن خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق، جرى أعداد معيار خاص بالقياس القيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS 13) الذي يبين ثلاثة مستويات للقياس التي تضمن معلومات تحقق خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق، أن القياس بالقيمة العادلة يسعى ألى تحقيق هدف القوائم المالية وهو

توفير معلومات محاسبية تحقق المنفعة للمستفيدين لإتسامها بالمصداقية والملائمة بشكل يزيد من شفافية القوائم المالية، ويتضمن البحث أربع مباحث، تناول الأول منهجية البحث واهم الأبحاث السابقة، أما الثاني فقد تناول القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة وعلاقتهما بالشفافية، أما الإطار التطبيقي فقد تضمن المبحث الثالث يتناول فيه دور القياس بالقيمة العادلة في تحقيق الشفافية وأثرها على القرارات الاستثمارية، أما المبحث الاخير وهو الرابع فقد تضمن الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحثان.

المبحث الأول

منهجية البحث وأبحاث سابقة

يعرض المبحث منهجية البحث وبعض الأبحاث السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث وكالأتي:

أولاَ: **منهجية البحث:** سيجري عرض مشكلة البحث التي دعت الباحثين لتناولها وأهداف البحث وأهميتهُ وفرضيته فضلاً عن اركان منهجية البحث الآخرى كالآتي:

1. **مشكلة البحث:** تلخص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

أ. هل أن القياس بالكلفة التاريخية يوفر معلومات مالية غير ملائمة ولا تمثل بصدق الأحداث الإقتصادية، مما سيؤثر سلباً على متخذ القرار عند أستعمالها في إتخاذ قرارته الاستثمارية.

ب. هل أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يزيد من شفافية المعلومات المحاسبية ويدعم القرارات الاستثمارية.

ثانياً: **هدف البحث**: يهدف البحث بشكل رئيس إلى: توضيح أثر تفعيل القياس بالقيمة العادلة في تحقيق شفافية الإبلاغ المالي وإمكانية تطبيقها في الوحدات الإقتصادية العراقية, ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

1. 1.التعرف على مفهوم القيمة العادلة وطرق قياسها.
2. تحديد العلاقة بين طرق القياس المحاسبي وتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

3. بيان أثر شفافية القوائم المالية في القرارات الاستثمارية للمتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية.

4. بيان أكثر مستويات قياس القيمة العادلة قبولاً أو تطبيقاً في بيئة العمل العراقية.

ثالثاً: **أهمية البحث**: تأتي أهمية البحث من أهمية متغيراته والأهداف التي يُحققها، ويمكن تلخيص الأهمية بالآتي:

1. تفعيل موضوع من المواضيع الحديثة والمعاصرة, هو القياس بالقيمة العادلة الذي يعد من المفاهيم التي تعبر عن قيمة عناصر القوائم المالية بعدالة، إذ لايزال هذا المفهوم بحاجة ألى توضيح أكثر للمهتمين, وخاصة عند توضيح كيفيه تطبيقهُ في بيئات إقتصادية وإجتماعية وسياسية مختلفة كالبيئة العراقية.

2. توضيح آلية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وامكانية تطبيقها في البيئة العراقية بالاعتماد على الطرق والاساليب التي قدمتها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

رابعاً: **فرضية البحث**: يستند البحث ألى فرضية رئيسة مفادها " أن تفعيل القياس بالقيمة العادلة والإفصاح عن ذلك القياس في القوائم المالية من شأنه أن يحقق شفافية الإبلاغ المالية, وهذا بدوره له الأثر في تعزيز ثقة المستثمرين بالقوائم المالية ويدعم قراراتهم الاستثمارية"، ويتفرع منها فرضيات عدة وكالاتي:

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية ومعنوية بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

2. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية ومعنوية بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.

3. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية ومعنوية بين القياس بالكلفة التاريخية والشفافية.

4. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية ومعنوية بين القياس بالقيمة العادلة والشفافية.

5. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية ومعنوية بين الشفافية والقرارات الاستثمارية.

6. وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

7. وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.

8. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين القياس بالكلفة التاريخية والشفافية.

9. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين القياس بالقيمة العادلة والشفافية.

10. تُسهم الشفافية في زيادة قوة ومعنوية التأثير بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

11. تُسهم الشفافية في زيادة قوة ومعنوية التأثير بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.

خامساً: **أسلوب البحث:** اعتمد الأسلوب التحليلي في الجانب النظري والأسلوب الاستطلاعي في الجانب العملي وكالآتي:

1. **الجانب النظري:** أتبع الباحثين المنهج التحليلي عن طريق الاستعانة بالمصادر المختلفة وتحليل ما جاء فيها للوقوف على متغيرات البحث وما يرتبط بها من عوامل تساعد في دراسة العلاقة فيما بينها وأثر هذه العلاقة في تحقيق النتائج المرجوة من البحث.
2. **الجانب العملي:** اعتمد الباحثين الأسلوب الاستطلاعي عن طريق توزيع الاستبانة وقائمة الفحص في سوق العراق للاوراق المالية لبيان أثر القياس بالقيمة العادلة في دعم القرارات الاستثمارية.

سادساً: **وسائل جمع البيانات**: إعتمد في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لانجاز البحث على جانبين رئيسيين:

1. **الجانب النظري:** أُعتمدت المراجع والأدبيات العربية والأجنبية من كتب واطاريح ورسائل وبحوث ودوريات فضلاً عن ما منشور في شبكة المعلومات الدولية من مستجدات.
2. **الجانب العملي**: أعتمد الباحثين في تحليل الاستبانة على التحليل الاحصائي بأستعمال الأدوات الآتية:

أ. .برنامج(SPSS)الاحصائي لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط للتعرف على قوة العلاقة والتاثير بين متغيرات البحث.

ب. برنامج (AMOS) للتعرف على مساهمة الشفافية (متغير الوسيط) في التاثير بين القياس بالقيمة العادلة (متغير مستقل) والقرارات الاستثمارية (متغير تابع).

سابعاً: **حدود البحث:** وتنقسم ألى قسمين الحدود المكانية والحدود الزمانية وكالآتي:

1. **الحدود المكانية للبحث:** لمعرفة اراء المستثمرين فكان مقر سوق العراق للأوراق المالية، لتواجد المستثمرين في مقر سوق العراق للأوراق المالية.
2. **الحدود الزمانية للبحث:** جرى توزيع الاستبانة وقائمة الفحص على المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية في شهر تشرين الثاني لعام 2018 ولمدة أسبوع.

ثانياً:**أبحاث سابقة:** وتقسم ألى قسمين وكالآتي:

1. **أبحاث القيمة العادلة:** تتناول نوعين من الأبحاث : العربية والاجنبية وسيجري عرض كل منها كالآتي :

أ. **أبحاث عربية** : من الأبحاث العربية التي تناولت القيمة العادلة الأبحاث الآتية :-

أ.بحث(صيام، 2006)	
عنوان البحث	أثر القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها
عينة البحث	لـ(140) فرداً وزعت الاستبانة عليهم في البنوك التجارية الأردنية.
نوع البحث	بحث المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع، جمعية المحاسبين القانونين الأردنين.
منهج البحث	الاستطلاعي عن طريق توزيع الاستبانة.
هدف البحث	التعرف على أثر القيمة العادلة في ملائمة المعلومات المحاسبية ومدى تاييد القائمين بالعمل المحاسبي لتطبيقها.
أهمية البحث	بيان إسهام المعلومات المالية التي تتصف بالملائمة والمعدة على وفق أسس محاسبية مقبولة، في زيادة المعرفة وتقليل المخاطرة، وحالات عدم التأكد، ومساعدتها في عمليات إتخاذ القرارات, وتحديد درجة إسهام القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية أكثر ملائمة لمتطلبات متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية.
نتائج البحث	أن القائمين بالعمل المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية يؤيدون بشكل كبير تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وأن هذا التطبيق يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة لمتخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية.
مجال الاستفادة	في الجانب النظري الفائدة هي توفير معلومات اكثر شفافية بشكل يساعد في ترشيد قرارات المستثمرين، وحصر المشكلات الخاصة بتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي واقتراح الحلول لهذه المشكلات.

ب. بحث (عابد، 2016)	
عنوان البحث	دراسة تحليلية لانعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية على سعر السهم للوحدة الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل الازمة المالية العالمية .
عينة البحث	أربع فئات هم الاكاديميين، المدراء الماليين، المدققين الداخلين، المدققين الخارجين، وزعت (200) استبانة على عينة البحث استردت منها (163) استبانة أي بنسبة (81.5 %).
نوع البحث	اطروحة دكتوراه في المحاسبة – كلية الادارة والإقتصاد-جامعة الجنان- لبنان.
منهج البحث	الاستطلاعي عن طريق توزيع الاستبانة.
هدف البحث	الهدف الرئيس من البحث هو معرفة مدى تأثير تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على الوحدات الإقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن الأهداف الفرعية الاخرى.
أهمية البحث	الأهمية تأتي نظراً ألى القيمة العادلة بأنها موضوع شائك ومعقد في ظل السوق الكفْ، وقلة البحوث العربية،ومن جانب آخر تنبع الاهمية من واقع طرق القياس والإفصاح المحاسبي في البيانات الصادرة عن الوحدات الإقتصادية، وهل يجري إتباع نفس طرق القياس الواردة في (IASs) و (IFRSs) أم لا، وما مدى انعكاس ذلك على البيانات المالية .
نتائج البحث	أن القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر ملائمة في إتخاذ القرار مقارنة مع القوائم المعدة على أساس الكلفة التاريخية، وعدّ سعر السوق أفضل محدد للقيمة العادلة، لانه السعر الأكثر احتمالاً للحصول عليه على نحو معقول من السوق.
مجال الاستفادة	الجانب النظري ملائمة القيمة العادلة في إتخاذ القرارات

ب. أبحاث أجنبية: ومن الأبحاث الأجنبية التي تناولت القيمة العادلة الآتي :

أ. بحث (Shamkuts, 2010)	
عنوان البحث	Fair Value Accounting محاسبة القيمة العادلة
عينة البحث	بحث نظري، دراسة مقارنة بين GAAP و IFRS.
نوع البحث	بحث منشور- رسالة ماجستير – في جامعة Iceland
منهج البحث	تحليلي نظري.
هدف البحث	تقديم تحليل لمفهوم تطبيق القيمة العادلة واهميتها وطرقها في الوحدات الإقتصادية.

أهمية البحث	عرض مفهوم وطرق تنفيذ محاسبة القيمة العادلة على وفق معيار المحاسبة الدولي (39)، وقد جرى إجراء مقارنة بين الكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة وقد ربط هذا البحث بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الاستثمارات وأثرها في الازمة المالية للأسواق العالمية.
نتائج البحث	أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة هي الأكثر ملائمة من تطبيق الكلفة التاريخية لأنها تعكس القيمة السوقية مما يؤدي ألى زيادة الشفافية، وعلى الرغم من ذلك ممكن أن تعطي فرصة للإدارة للتلاعب عندما تكون القيمة السوقية لا تعكس القيمة العادلة أي عند عدم كفاءة السوق.
مجال الاستفادة	مفهوم القيمة العادلة وملائمتها والمقارنة مع الكلفة التاريخية.
ب. بحث (Hodder, et al, 2014)	
عنوان البحث	قياس القيمة العادلة في التقارير الماليةrement in Financial Reporting
عينة البحث	بحث تجريبي نظري.
نوع البحث	بحث منشور.
منهج البحث	الأستقرائي.
هدف البحث	مناقشة القضايا العملية والمفاهيمية المتعلقة بقياس القيمة العادلة في التقارير المالية وتقييم بعض جوانب تصميم البحوث في البحوث التجريبية التي تحقق في خصائص المعلومات لقياس القيمة العادلة، سواء بالمعنى المطلق أو بالمقارنة مع غيرها من قواعد القياس.
أهمية البحث	التعرف على القضايا العملية والمفاهيمية المتعلقة بقياس القيمة العادلة في التقارير المالية، عن طريق استخدام أمثلة من الأبحاث، لمساعدة الباحثين وغيرهم في فهم أفضل لخاصية قياس القيمة العادلة في سياق كل من الأطر المفاهيمية لمجلس معايير المحاسبة المالية والاتحاد الدولي للمحاسبين الماليين، والإرشادات الرسمية القائمة، وفي إنتاج وتقييم البحوث المتعلقة بقياس القيمة العادلة.
نتائج البحث	أن الأولوية المفاهيمية لتحديد الأصول والالتزامات مستقلة تماماً عن أي أساس قياس، سواء كان ذلك بالقيمة العادلة أو الكلفة التاريخية أو بعض قواعد القياس الأخرى، وأن خصائص المعلومات الخاصة بالقياس القيمة العادلة تميزها من قواعد القياس الأخرى، وأن تطبيق القياس بالقيمة العادلة والإفصاح عنها قد ازداد بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين.
مجال الاستفادة	الجانب النظري المتعلق بالخصائص المعلومات التي تقدمها الوحدة الإقتصادية عند تطبيق القياس القيمة العادلة.

2. **أبحاث تناولت الشفافية:** تتناول الأبحاث السابقة الخاصة بالشفافية نوعين من الأبحاث : العربية والأجنبية:

أ. **أبحاث عربية** : من الأبحاث العربية التي تناولت الشفافية الأبحاث الآتية :

بحث (السهلي، 2011)	
عنوان البحث	مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية
عينة البحث	الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي لسبعة قطاعات لسوق الأسهم وهي الصناعات البتروكيمياوية والاسمنت والزراعة والصناعات الغذائية والاستثمار الصناعي والاتصالات وتقنية المعلومات والتشيد والبناء والنقل.
نوع البحث	بحث منشور في مجلة تصدر من الجمعية السعودية للمحاسبة المجلد(10)العدد(2).
منهج البحث	الايجابي بجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث وتحليل نتائجها.
هدف البحث	قياس درجة شفافية الإفصاح في التقارير المالية.
أهمية البحث	يحاول قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية بأستعمال المقاييس المستعملة عالميا ويساعد هذا الأمر بلا شك على تطوير آلية الإفصاح في السوق السعودي، وقد تناول البحث العلاقة بين مؤشر الشفافية والإفصاح وكل من حجم الوحدة الاقتصادية، والمدقق الخارجي، والقطاع الصناعي، وتمركز الملكية.
نتائج البحث	وقد أظهرت نتائج البحث انخفاض مستوى الشفافية في السعودية مقارنة بالولايات المتحدة، وارتفاع مستوى الشفافية مقارنة بأسواق الدول الناشئة، وأن هناك تأثير لحجم الوحدة الإقتصادية والمدقق الخارجي في مستوى شفافية الوحدات الإقتصادية السعودية، فضلاً عن عدم وجود علاقة بين مستوى الشفافية وقطاع الصناعة أو تمركز الملكية.
مجال الاستفادة	الجانب الخاص بقياس مستوى الشفافية .

ج. بحث(زويلف، 2013)	
عنوان البحث	الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان
عينة البحث	(15) شركة من شركات الوساطة العاملة في سوق عمان المالي.
نوع البحث	بحث منشور- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الزيتونة الأردنية.
منهج البحث	الاستطلاعي عن طريق توزيع الاستبانة.
هدف البحث	دراسة مدى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية و الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي، ومعرفة أهمية توفير هذه المعلومات للمستثمرين.

أهمية البحث	أن أهمية الدراسة تنبع من تزايد قيمة المعلومات المستقبلية لأنها تعد مصدراً مهماً لإتخاذ القرارات وخصوصاً في ظل الازمة المالية الراهنة، وتبرز أهمية الدراسة عن طريق الحاجة ألى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وإعتماد مسارات الشفافية في هذا الإفصاح، وذلك للتخفيف من الأثار السلبية لهذة الازمة على الأسواق المالية واعادة ثقة المستثمرين وازالة المخاوف لديهم، وتسعى هذه الدراسة ألى تبني آليات معالجة للحد من أثار الازمة وانعكاساتها على السوق المالي في عمان.
نتائج البحث	أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات تؤدي دوراً في الحد من آثار الأزمة المالية, وإعادة الثقة للمستثمرين، وتقنع المستثمرين بعدالة القوائم المالية بمستوى عالي من القناعة، وبالنتيجة زيادة حجم الاستثمارات، وتقليل مخاطر الاستثمار.
مجال الاستفادة	الجانب النظري والإطلاع على علاقة الشفافية وزيادة قيمة المعلومات.

ب. أبحاث أجنبية: ومن الأبحاث الأجنبية التي تناول الشفافية بالعرض والدراسة والتحليل الآتي:

ب. بحث (Cheung, et al ,2010)	
عنوان البحث	"A transparency disclosure index measuring disclosures : chines listed companies" شفافية الإفصاح تؤشر لقياس الإفصاحات : الشركات المدرجة الصينية
عينة البحث	(100) شركة من الشركات الصينية المدرجة في البورصة الصينية.
نوع البحث	بحث منشور.
منهج البحث	التحليلي الاستطلاعي عن طريق الاستبانة.
هدف البحث	معرفة العلاقة بين إفصاح الشركة وتقييم السوق، والتعرف على الاختلاف بين الإفصاح الإلزامي والطوعي عن المعلومات، وتحديد خصائص الشركات الأكثر شفافية وعلاقتها بمستوى الإفصاح.
أهمية البحث	إن الإفصاح الطوعي يزيد من الشفافية للشركة ويقلل من تباين المعلومات.
نتائج البحث	أن هناك علاقة إيجابية بين شفافية الشركات وتقييم السوق, وإن تقييم السوق يرتبط فقط بمؤشر الإفصاح الطوعي، وأن الشركات التي تميل ألى الإفصاح الطوعي هي الأكثر ربحية أي أن هذه الشركات أكثر شفافية في إفصاحها عن المعلومات.
مجال الاستفادة	الجانب النظري العلاقة بين الشفافية والافصاح.

ه. بحث (Jahanshad, et al, 2014)	
عنوان البحث	Financial Information Relationship Between Listed Transparency and Financial Performance of Companies in Tehran Stok Exchange" العلاقة بين شفافية

	المعلومات المالية والأداء المالي في مجموعة من الشركات المدرجة في سوق طهران للأسهم"
عينة البحث	(94) شركة مدرجة في سوق طهران للأوراق المالية.
نوع البحث	بحث منشور.
منهج البحث	التحليلي الاستطلاعي عن طريق الاستبانة.
هدف البحث	معرفة العلاقة بين شفافية المعلومات المالية والأداء المالي.
أهمية البحث	أهمية قيمة المعلومات لمعرفة الأداء المالي، أهمية قياس الشفافية بالنسبة للشركات المدرجة بسوق طهران للأسهم ومدى منفعة المستثمرين من نتائج القياس لإتخاذ القرارات والحصول على صورة واضحة لأداء هذه الشركات.
نتائج البحث	وجود علاقة بين شفافية المعلومات المالية والأداء المالي ووجود علاقة ذات دلاله معنوية طردية بين الشفافية و الأداء المالي.
مجال الاستفادة	في الجانب النظري وبقياس الشفافية

ثالثاً: **موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة**:

من عرض ودراسة الابحاث السابقة نجد أنها ركزت على احد متغيري البحث إذ أهتمت بأثر القياس بالقيمة العادلة في ملائمة المعلومات لتحقيق متطلبات متخذي القرارات في المصارف التجارية، وأهتمت بتحديد وشرح طرق القياس بالقيمة العادلة للأصول والإلتزامات وتحديد أفضل مقياس لقياس الأصول المالية، وأهتمت بقياس مستوى الشفافية للتقارير المالية بأستعمال أفضل مقاييس الشفافية مقياس (S&P) لتطوير آلية الإفصاح في الأسواق المالية.

ويتميز البحث الحالي عن الأبحاث السابقة بالنقاط الآتية:

1. معالجة متغيرين لم يسبق إن عولجا سوية إذ تناولت بعض الأبحاث السابقة القيمة العادلة دون ربطها بالشفافية أو الشفافية دون ربطها بالقيمة العادلة، إذ حرص البحث على ربطهما.

2. التعرف على العلاقة بين الشفافية والقياس بالقيمة العادلة والعلاقة بين الشفافية والقياس بالكلفة التاريخية وأثرهما على القرارات الاستثمارية, ومقارنة القياس بالقيمة العادلة وعلاقته بالقرارات الاستثمارية مع القياس بالكلفة التاريخية وعلاقتهُ بالقرارات الاستثمارية.

المبحث الثاني

القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة وعلاقتهما بالشفافية

سيتناول هذا المبحث المقارنة بين القياس بالقيمة العادلة والقياس بالكلفة التاريخية وعلاقتهما بالشفافية وكالآتي:

أولاً: القياس المحاسبي: سيجري التعرف على مفهوم القياس المحاسبي ومقوماته وأسسه وأهميتة

1. **القياس المحاسبي:** عرف القياس في تقرير جمعية المحاسبين الامريكيين (AAA) بأنه إقران الأعداد بأحداث الوحدة الإقتصادية الحالية والماضية والمستقبلية بناءً على ملاحظات حالية أو ماضية وعلى وفق قواعد معينة (النقيب، 2004 : 327).
2. **مقومات القياس المحاسبي:** عملية القياس المحاسبي تقوم على مقومات رئيسة أربع اتفق عليها كل من: (Istvan&Clarence,1990:125)، (الشيرازي، 1990: 63)، (الحيالي، 2007: 138)، (السيد،2009: 181)،(حنان، 2014:63-64)،(لخضر،2017: 87).

أ. **الخاصية محل القياس** : تنصب عملية القياس على خاصية معينة لشئ معين، يختص في تحديد الخواص التي يراد قياسها، إذ لا يخضع للقياس الأشياء أو الظواهر نفسها ولا حتى جميع خواصها وخصائصها وأنما عادة ما يكون الأهتمام بخاصية معينة أو مجموعة معينة من الخواص ذات الصلة بالبحث، فعملية القياس للأصول ليست موجهه نحو مساحتها أو وزنها وإنما الخاصية التي يهتم المحاسب بقياسها هي ما تحويه هذه الأصول من منافع مستقبلية متوقعة.

ب. **المقياس المناسب للخاصية محل القياس** :يعتمد نوع المقياس المستعمل في عملية القياس، على الخاصية محل القياس فإذا كانت الطاقة الأنتاجية هي الخاصية محل القياس، فيكون مقياس الطاقة هو المقياس المستعمل، كعدد ساعات العمل المباشر، أو عدد الوحدات المنتجة في الساعة.

ج. **وحدة القياس للخاصية محل القياس:**اذا كان الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشئ معين، لا يجري تحديد نوع المقياس لعملية القياس فقط ولكن تحدد نوع وحدة القياس، فاذا كانت قيمة الربح للوحدة الإقتصادية هي محل القياس مثلاً،

يكون في هذه الحالة فضلا عن ضرورة تحديد نوع المقياس المستعمل وهو مقياس مالي أو نقدي، لابد من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة.

د. **الشخص القائم بعملية القياس:** للشخص القائم بعملية القياس دور مهم في هذه العملية، لأن نتائج هذه العملية تختلف بأختلاف الأشخاص القائمين عليها، وبالخصوص في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية، فالشخص القائم بعملية القياس وهو المحاسب له دور رئيس ليس في تحديد مسار عملية القياس المحاسبي وأسلوبها فقط بل تحديد نتائجها ايضاً.

3. **أهمية القياس المحاسبي:** عند تجريد الأحداث والأنشطة من الصفة الحقيقية لها ألى لغة رقمية، فأن ذلك يؤدي ألى توحيد تصور مستعملي معلومات النظام المحاسبي والذين يكونون مختلفين في تفسيرهم وفهمهم للوقائع بصورتها الحالية للأعمال، التي قامت بها الوحدة الإقتصادية، وبذلك يكون حكم المستفيدين على أداء الوحدة الإقتصادية أكثر وضوحاً، وبالنتيجة تتحقق الفائدة المرجوة من المحاسبة في المساعدة على إتخاذ القرارات، ويؤدي ألى قدرة أكبر على أصدار أحكام متطابقة من جميع الأطراف، فعلى الرغم من أختلاف درجة معرفتهم وثقافتهم للأهداف والعمليات التي تجري في الوحدة الإقتصادية، فمن الضروري أن يكون القياس المحاسبي ذا مظهر نقدي، ويظهر ذلك عند وجود رغبة في إجراء مقارنة بين البدائل الأستثمارية، التي تكون في العادة مختلفة على وفق طبيعة النشاط، وعندما تكون جميعها معبرٌ عنها بالصورة العددية، تكون المقارنة أكثر سهولة ووضوحاً، وبذلك تأتي أهمية القياس من أشتراكها مع جميع مستعملي المـعلومات (الزعبي ، 2005 : 45).

ثانياً: الكلفة التاريخية: عرفت الكلفة التاريخية بأنها مقياس مالي لمقدار النقد المصروف أو ممتلكات ممولة أخرى أو الخدمات المنجزة أو رأس مال المصدر أو التزامات محدثة مقابل السلع والخدمات المستلمة أو التي من المتوقع إستلامها (البلقاوي، 2009 : 329).

1. **مبررات تطبيق الكلفة التاريخية:** أورد الكتاب والباحثون مبررات عديدة لتبنيها منها :

أ. أن الكلفة التاريخية هي الطريقة المعتادة للوصول ألى تقدير كمي مقبول من الناحية الموضوعية لقيمة ذلك الحدث، ولها ميزة كبيرة على أي نظام آخر في كونها بسيطة وموضوعاً نسبياً، فهي تعزز من موثوقية القياس(Britton&Waterston,2010:59-61).

ب. أن الكلفة التاريخية طريقة أسهل وأقل كلفة من معظم الطرق الاخرى، لأنها تستعمل المعلومات المسجلة بالفعل ولا تتطلب تقديرات مكفلة، إذ اقترح الاطار الفكري للمحاسبة المالية أن يكون المنظمون على بينة من الكلفة عند القياس ليضمن عدم تجاوزها المنافع التي تعود على المستفيدين (Alexander&Nobes,2010:155).

ج. يتعين على الوحدات الإقتصادية تسجيل الأصول والخدمات بكلفة إقتنائها والمبلغ المدفوع لها، لأنها أكثر المعلومات موثوقية، فالكلفة التاريخية تسجل بمبلغ شراء الأصل ولاتؤخذ بالتقديرات اللاحقة لتقدير قيمة الاصل، لأن مختلف المثمنيين سيقترحون تقديرات مختلفة للقيمة السوقية الحالية، وبذلك من الصعب التحقق من القيمة السوقية ويمكن تغييرها بسهولة (Schoenebeck& Holtzman,2013:7).

د. توفر الكلفة التاريخية معلومات هامة عن التدفقات النقدية لأنها تمثل النقد أو ما يعادل النقد المدفوع لأصل ما أو المستلمة مقابل تحمل الالتزامات على الغير، وأن التقييم التاريخي للكلفة هو نتيجة معاملة مبادلة بين طرفين مستقلين، فقيمة التبادل المتفق عليها موضوعية ويمكن التحقق منها (Spiceland,2013:29).

1. **الانتقادات الموجهة لمبدأ الكلفة التاريخية:**(Melville,2017:273-279)،(سارة،2015 :3)

أ. لا يكشف مبدأ الكلفة التاريخية عن المكاسب والخسائر المتعلقة بالبنود النقدية: في مدة التضخم تفقد الوحدة الإقتصادية القدرة الشرائية عن طريق الإحتفاظ بالأصول النقدية ولكنها تكسب القوة الشرائية عن طريق الإحتفاظ بالإلتزامات النقدية، غير أن هذه المكاسب والخسائر لاتكشف على الاطلاق في قوائمها المالية.

ب. إن القياس المحاسبي المتبع على وفق مبدأ الكلفة التاريخية لا يصلح أن يكون أساساً مناسباً للقياس لأنه لم يعد قادراً على إعطاء المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستعملة لها، لذلك من الضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مقياس الكلفة التاريخية حتى وأن يجري التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي (يونس، 2011:20).

ج. التحليل المالي الذي يحتاج اليها المستثمرون لمعرفة وضع الوحدة الإقتصادية لايكون مفيد بشكل كبير اذا كانت الأرقام المحاسبية لاتعكس ما عليه الواقع، وأن أغلب القطاعات كقطاع المصارف يحتاج ألى معلومات وبيانات متجددة ومتفقة مع السوق وهذا لا يتطابق عند تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية

ثالثاً:القيمة العادلة والمبادى الرئيسة:

إتفق(Whittington,2015:49)و(IFRS,2017:85) أنها السعر الذي سيستلم عند بيع أصل أو سيدفع لتحويل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق،ويقوم تعريف القيمة العادلة على وفق(IFRS)على المبادئ الرئيسة الآتية:(IFR ,2016:3)

1. **السعر**: عرض المعيار(IFRS 13) القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيستلم من بيع أصل أو سيدفع لتحويل إلتزام في معاملة منتظمة في السوق الرئيسة(أو السوق الأكثر ميزة) في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية، بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر يمكن رصده بشكل مباشر أو أنه مقّدر بإستعمال أسلوب تقويم آخر.
2. **المعاملة المنتظمة**: يفترض القياس بالقيمة العادلة أن يكون الأصل أو إلالتزام ناتج عن معاملة مبادلة منتظمة في ظروف إعتيادية بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو لتحويل إلالتزام عند تاريخ القياس وفي ظروف السوق الحالي، والفكرة من المعاملة المنتظمة يلغي التغيرات التي تحدث في ظل الظروف غير الأعتيادية كالاكراه(Suprmanyam& Wild,2009:100).
3. **السوق**:قياس القيمة العادلة يفترض أن معاملة تحويل إلالتزام أو بيع الأصل تتم في السوق الرئيسي للأصل أو إلالتزام، وفي حالة عدم وجود سوق رئيسي يجري اختيار السوق الأكثر ملائمة للأصل أو إلالتزم.
4. **المشاركون في السوق**: (Market Participants) المشاركون في السوق هم المشترون والبائعون في السوق الرئيسة أو السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

رابعاً: **إيجابيات وميزات القيمة العادلة** : يمكن عرض ميزات وسلبيات القيمة العادلة وكالآتي:(Supramanyam & Wild,2009:103)

1. تعكس المعلومات الحالية: لا أحد ينكر بأن محاسبة القيمة العادلة تعكس المعلومات الحالية المتعلقة بقيمة الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي، وعلى النقيض من ذلك يمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بالتكاليف التاريخية قديمة، لذا يقال أن محاسبة القيمة العادلة أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات.

2. المقارنة: نتيجة الاتساق في الطريقة التي تقاس بها الأصول والالتزامات, فمحاسبة القيمة العادلة ستحسن المقارنة، أي القدرة على مقارنة القوائم المالية للوحدات الإقتصادية المختلفة.

3. التخلي عن التحفظ والتحيز: أن محاسبة القيمة العادلة تعمل على القضاء على التحفظ الذي يوجد في المحاسبة لتحسين الموثوقية, وهذا هو الابلاغ عن المعلومات دون أي تحيز.

خامساً: **سلبيات القيمة العادلة**: **بالرغم من إيجابيات القيمة العادلة اشرت عليها سلبيات عدة منها**:(جعارات ، 2006: 13) (صلاح، 2008 : 117-116)، (النجار، 2013: 469)

1. تعدد طرق قياس القيمة العادلة يؤدي ألى نتائج تختلف بأختلاف كل طريقة قياس، الأمر الذي يبقي الإنتقادات موجه للمحاسبة لتعدد بدائل المعالجة والقياس بشكل عام.

2. إن الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على الحكم الشخصي وأتباع أسس قياس مختلفة.

3. على الرغم من أن المحاسبة المالية مهمتها القياس، ويجب ان يكون هناك شعور عام بما حدث تاريخياً لتوخي الدقة في تتبع النتائج، ونظراً لأن الأصول قد يكون لها انخفاضات عدة في السنة مما يقلل الأرباح الصافية، فأنها يمكن أن تقلل بشكل مصطنع من النجاحات التي يحققها أي نشاط تجاري، وبذلك تفقد البيانات المالية منظورها التاريخي.

سادساً: **مداخل قياس القيمة العادلة**: هناك مداخل عدة لقياس القيمة العادلة منها: (Aurora& Bontas,2013:100) (Shomkuts,2010:11).

أ. **مدخل السوق:** يستعمل مدخل السوق الأسعار وغيرها من المعلومات الملائمة الناتجة عن معاملات السوق التي تنطوي على أصول أو إلتزامات متطابقة أو قابلة للمقارنة، وهي أسلوب رياضي.

ب. **مدخل الكلفة:** حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) مدخل الكلفة على انه أسلوب تقييم يعكس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي ليحل محل القدرة الاستيعابية للأصل، وإستناداً ألى مدخل الكلفة فأن القيمة العادلة هي كلفة الاقتناء أو انشاء أصول بديلة من أداة مماثلة، معدلة للتقادم.

ج. **مدخل الدخل:** حدد معيار(IFRS,13) مدخل الدخل على أنه من أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية كالتدفقات النقدية أو الإيرادات و المصروفات ألى مبالغ حالية (مخفضة)، ويجري قياس القيمة العادلة على أساس المبالغ اعلاه عن طريق تحديد توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية.

فضلاًعن النماذج أعلاه توجد هناك نماذج قياس محاسبي أخرى للقيمة العادلة خاصة بالأدوات المالية تعتمد الأسلوب الرياضي هي كالاتي: (Mishkins &Eakins,2009:268) (Brigham &Ehrhardt,2014:304-305)

أ. أنموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي.

ب. أنموذج القيمة الحالية لفرص النمو.

ج. أنموذج التدفق النقدي.

د. أنموذج والتر.

ه. نموذج ليرنر وكارلتون.

و. أنموذج تقييم الأرباح.

ز. أنموذج مضاعف الربحية

سابعاً: **التسلسل الهرمي للقيـــــــمة العادلة** والذي يحدد الاولوية للمدخلات المستعملة لقياس القيمة العادلة ألى ثلاثة ة مستويات رئيسة هي:(Warren,et , 2014:68 al).

1. **المستوى الأول:** مدخلات منهجية التقييم في هذا المستوى هي الأسعار المدرجة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول أو إلالتزامات المماثلة التي تمتلك الوحدة الإقتصادية القدرة على الوصول إليها في تاريخ القياس (Needles,et .al,2014:735).
2. **المستوى الثاني:** مدخلات المستوى الثاني هي مدخلات غير الأسعار المدرجة والمتضمنة في المستوى الأول يمكن ملاحظتها للأصول أو إلالتزامات، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
3. **المستوى الثالث:** تسمح مدخلات المستوى الثالث بقياس القيمة العادلة في ظروف عندما يكون هناك نقص في القيمة أو سوق نشط يعتمد عليه، وهناك مخاطر مرتبطة بتقدير افتراضات القيمة العادلة وبالنتيجة، من أجل استعمال أفضل التقديرات، قد يعتمد مختلف المهنيين والمؤسسات على تقنيات تقييم متنوعة، وقد نوقشت مشكلة التقديرات بشكل صريح، ومع ذلك، فقد تم وضع معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) لجعل أساليب التقييم والإفتراضات المستعملة في تقديرات المستوى الثالث أكثر شفافية.

ثامناً: **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** تقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى:(الججاوي والمسعودي،2018 :35-33)

1. **الخصائص النوعية الرئيسة:** لكي تكون المعلومات المالية مفيدة، ينبغي أن تكون لها الصفات الرئيسة المتعلقة بالقرار (الملائمة، والتمثيل الصادق)، فالمعلومات تكون ذات منفعة منخفضة إذا لم تكن ملائمة، وحتى لو كانت المعلومات ملائمة فقد تكون ليست ذات منفعة إذا لم تمثل بصدق الظاهرة الإقتصادية التي تدعّي أنها تمثلها، والخصائص النوعية الرئيسة هي:

أ. **الملائمة** : وتعني قدرة المعلومة المحاسبية على أحداث اختلاف في قرارات مستعملي المعلومات المحاسبية عن طريق تغيير توقعاتهم أو تثبيتها، والمعلومة المحاسبية تكون ملائمة إذا كانت لها علاقة ومفيدة للقرار الذي صممت من أجله (الججاوي والمسعودي، 2018:33)،

فالمعلومات المالية لتكون ملائمة يجب أن تتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص الفرعية الآتية:- (Kieso,et al,2016:42-43).

(1). **القيمة التنبؤية:** إذا كان المعلومات ذات قيمة كمدخلات للعمليات التنبؤية المستعملة من المستفيدين لتصور توقعاتهم الخاصة بالمستقبل.

(2). **القيمة التوكيدية:** إذا كانت المعلومات تؤكد أو تغير التوقعات السابقة (أو الحالية) إستناداً ألى التقييمات السابقة، ويترتب على ذلك أن القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية مترابطة وتساعد المعلومات نفسها على تأكيد أو تصحيح توقعات المستخدمين السابقة بشأن تلك القدرة.

(3). **الأهمية النسبية:** تكون المعلومة المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو التلاعب بها، قد يؤثر في القرارات التي يتخذها المستفيدين، واختصاراً، يجب أن تحدث هذه المعلومات فرقاً.

ب. التمثيل الصادق: الخاصية النوعية الرئيسة الثانية من المعلومات المالية المفيدة هي أنه يجب أن تمثل بصدق العمليات والأحداث الأخرى التي يُزعم أنها تمثله (الججاوي والمسعودي، 2014: 34)، ولتمثل المعلومة الأحداث المالية تمثيلاً صادقاً يجب أن تتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص الفرعية الآتية:(Melville,2017:22)

(1).**الاكتمال:** تكتمل المعلومات المالية إذا تضمنت جميع المعلومات المطلوبة التي يحصل عليها المستفيد لكي يفهم المعاملات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة.

(2).**الحيادية:**التمثيل المحايد هوعدم التحيز لأحد، فالمعلومات المالية ليست محايدة إذا جرى التلاعب بها بأي طريقة لتحقيق نتيجة محددة سلفاً، وبهدف زيادة إحتمال تلقي المعلومات بشكل إيجابي أو غير إيجابي من المستفيدين.

(3).**الخلو من الاخطاء:** المعلومات المالية لا يجب أن تكون دقيقة بنسبة(100٪) ولكن يجب أن تكون خالية من الخطأ المادي، والخلو من الخطأ يعني ضمناً عدم وجود أخطاء أو إغفالات في وصف العناصر الممثلة

2. الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية : أورد الاطار الفكري للمحاسبة المالية أربع خصائص نوعية تعزيزية للمعلومات المحاسبية لتكون مفيدة هي:(Harrison,et.al,2018:10-11)،(Melville,2017:23)

أ. **قابلية المقارنة** : تمكن هذه الخاصية المستفيدين من مقارنة المعلومات المالية عن الوحدة الإقتصادية لمدة إعداد التقارير مع معلومات مشابهة عن وحدات إقتصادية أخرى لنفس المدة ومع معلومات مشابهة عن نفسها.

ب. التحقق: يمكن التحقق من معرفة المستعملين بأن المعلومات تمثل بأمانة الظاهرة الإقتصادية التي تدعي تمثيلها، وهذا يعني أنه بالنظر ألى نفس الظاهرة الإقتصادية وتصويرها.

ج. التوقيت المناسب : يجب أن تكون المعلومات المحاسبية متاحة للمستعملين في وقت مبكر بما فيه الكفاية لمساعدتهم على إتخاذ القرارات، وبالنتيجة جعل المعلومات أكثر ملائمة لإحتياجاتهم.

د. قابلية الفهم: وتعني أن من المعقول أن يفهم المستعملون المعلومات المقدمة في التقارير المالية، فلن تكون المعلومات نافعة وذات قيمة إذا لم تكن مفهومة، ويمكن تحسين فهم المعلومات المالية إذا صنفت وعرضت بشكل واضح وموجز (Melville,2017:24).

تاسعاً: **الشفافية:** الشفافية هي الانتشار الواسع للمعلومات الموثوقة ذات الصلة الوثيقة بالأداء الدوري والمركز المالي وفرص الإستثمار والحوكمة والقيمة ومخاطر الوحدة الإقتصادية (Bushman&Smith,2003:76)، ويقصد بالشفافية أيضاً حصول المستفيد الخارجي على نفس المعلومات الموجودة لدى الأدارة وأن حصوله على هذه المعلومات يجعله قادراً على رقابة الأدارة (Frank & Thomas, 2004:871).

عاشراً: **خصائص الشفافية**: يرى (حسين وآخرون،2010: 214) أن هناك تطابق بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعدة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية مع خصائص الشفافية، فلشفافية المعلومات المحاسبية أهمية خاصة، وهذه الشفافية تتعلق بمخرجات النظام المحاسبي، وقد جرى تحديد خصائص أخرى للشفافية تضاف ألى الخصائص النوعية وهي:(طالب والعامري ،2014: 195-196)، (التميمي, 2005: 1) (Bushman & Smith, 2003).

1. سهولة الوصول ألى المعلومة
2. سعة انتشار المعلومة
3. التطوعية في تقديم المعلومة
4. استعداد الوحدة الإقتصادية لتقديم أي معلومة تطلب منها.

5. تنوع التقارير ودوريتها المنتظمة.
6. علنية المعلومات ووجود موقع على شبكة الأنترنت للإفصاح عنها
7. طبيعة الشفافية في التقارير المالية.

حادي عشر: العلاقة بين الشفافية والإفصاح:

يفضل المستثمرون تقارير مالية شفافة تعطيهم معلومات معدة بموضوعية ومصداقية عن التعاملات التى كانت الوحدة الإقتصادية طرفاً فيها بما يمكنهم من معرفة المخاطر والمزايا التى تتضمنها إستثماراتهم، وعند أدراك السوق بوجود نقص في الشفافية، ينعكس ذلك على شكل عقوبة ترتبط بأسعار أسهم الوحدة الإقتصادية، فضلاً عن ذلك فأن إعداد التقارير المالية ذات الشفافية العالية ليس مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التى تهدف ألى توفير التناسق وقابلية المقارنة، وإنما العلانية والإفصاح الصادق الذي يسهم بصورة فعالة بالتأثير في قيمة السهم مما يساعد على تنشيط حركة التداول بسوق الأوراق المالية(حمد والذهبي، 2016: 14-15)، فبمبدأ الإفصاح مع الشفافية يشكلان معنى متكامل وعند ملاحظة العلاقة بين الإفصاح والشفافية يبدو لنا في بداية الأمر صعوبة التمييز بينهما لما لهما من الترابط في تكامل الأهداف والوظائف، فالشفافية هي غاية في التشريعات بوضع المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح ووسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل، إذ يجري تأمين وضمان الشفافية في القوائم المالية عن طريق الإفصاح الكامل بتوفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لإتخاذ القرارات الإقتصادية ألى أكبر قدر ممكن من المستعملين (الججاوي والخفاجي،2017 :7).

حادي عشر: أثر القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية على مستوى الشفافية :

أن الوحدات الإقتصادية التي تختار القياس بالقيمة العادلة هي الأكثر احتمالاً أن تكون ذات قيمة أعلى في البلدان التي تسمح فيها المعايير المحاسبية السابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعرض عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة عن طريق إعادة التقييم، ويشير القياس بالقيمة العادلة ألى الإلتزام بشفافية التقارير المالية عن طريق قرارات الإبلاغ الأخرى، والتبني الطوعي لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (Muller,et al, 2008:33)، إذ يبحث المستثمرون عن تقارير مالية محايدة وشفافة تعكس الواقع الإقتصادي بأكبر قدر ممكن، وأن القيمة العادلة قد تكون مقياساً مناسباً لفئات معينة من الأصول المالية، ولكنها قد لا تعكس

بالضرورة الواقع عندما لا تكون عملية الأرباح مرتبطة مباشرة بمعاملات السوق، وأن القيمة العادلة مقياسا أكثر حيادية أو موضوعية من الكلفة التاريخية عند توفر الأسواق النشطة، ويمكن القول بإن القياس بالقيمة العادلة يقدم معلومات مفيدة طالما يكون مصحوبة بإفصاحات مكثفة وواسعة(Shaffer,2011:43-44)، أن جودة وشفافية تقارير الوحدات الإقتصادية لها مميزات كالتوازن وقابلية المقارنة والدقة والتوقيت والوضوح والموثوقية، فالوصول ألى المعلومات وشفافيتها يشجعان الموثوقية والإعتماد على الوحدة الإقتصادية ويقلل التباعد بين الوحدة الإقتصادية وأصحاب المصلحة، كما أن نتائج الشفافية السلبية المحتملة، تعطي لمستعملي المعلومات فهم المعلومات المقدمة عن طريق الخطأ، والتي قد تؤدي ألى توقعات غير صحيحة من الوحدة الإقتصادية، هذا هو السبب في وجوب أن الوحدات الإقتصادية قادرة على فهم أهمية تحليل وتقييم شفافية المعلومات، وبالنتيجة يمكن للوحدة الإقتصادية أن تدرك أهمية وفوائد الشفافية وتجنب النتائج السلبية(Kundeliene&Leitoniene,2015: 341)

ثاني عشر: مزايا القيمة العادلة على الكلفة التاريخية في تحقيق الشفافية

بالنظر ألى أن مستثمري الوحدات الإقتصادية هم المستفيدين الرئيسين من المعلومات المحاسبية، ولمعرفة القياس الذي يخدم بشكل أفضل عن طريق القياس بالقيمة العادلة أوالقياس بالكلفة التاريخية للأصول في الميزانيات العمومية، فأن بعض المستثمرين يميزون معلومات القياس بالقيمة العادلة، بينما يفضل آخرون معلومات القياس بالكلفة التاريخية، وقد جادل العديد من خبراء المحاسبة ودعاة الاستثمار أن مدخل (FVA) توفر مزيدًا من الشفافية في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية، وبالنتيجة يكون أكثر اتساقاً مع تعزيز رفاهية المستثمرين et, Muller al,2008: 15).

فمحاسبة القيمة العادلة لها ميزة تقديم المعلومات بسرعة كبيرة وبالنتيجة تحسين الشفافية بشرط أن تعمل الأسواق تحت المنافسة العادية، ومن أجل الوصول ألى مستوى الشفافية وقابلية المقارنة ينبغي تطبيق معايير المحاسبة الدولية بطريقة تسمح بتقديم بيانات محاسبية مفصلة وموثوقة؛ ومن الضروري أيضاً تحسين متطلبات إعداد التقارير من واضعي المعايير المحاسبية بهدف تبسيطها (148: 2011 Man,et al ,).

ثالث عشر:اختلاف مستوى الشفافية عند القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية:

يختلف مدى ملائمة المعلومات القائمة على أسعار السوق عن معلومات الكلفة التاريخية التي تستند ألى أسعار السوق التي جرى فيها اقتناء الأصول في البداية وجرى تحميل الإلتزامات في البداية، في حين أن القيمة العادلة تكون على أساس أسعار السوق الحالية، وتعكس آثار التغيرات في ظروف السوق فالتغيرات فيها تعكس تأثير التغيرات في ظروف السوق عند حدوثها، في المقابل، لا تعكس معلومات الكلفة التاريخية سوى آثار الظروف التي كانت موجودة عند إجراء المعاملة، ولا تنعكس آثار تغيرات الأسعار إلا عند تحقيقها، وبما أن القيمة العادلة تتضمن المعلومات الحالية حول ظروف وتوقعات السوق الحالية، فأنها توفر أساساً متفوقاً للتنبؤ بأرقام الكلفة التاريخية لأن أرقام الكلفة التاريخية تعكس ظروف وتوقعات سوق عفا عليها الزمن (Poon,2004:39-44)، فالقيمة العادلة في المحاسبة تعني قول الأشياء كما هي وتحسين الشفافية(Chea ,2011,15)، وتشير محاسبة القيمة العادلة ألى ممارسة تحديث تقييم الأصول أو الأوراق المالية على أساس منتظم، من الناحية المثالية بالرجوع ألى الأسعار الحالية للأصول أو الأوراق المالية المماثلة التي جرى وضعها في سياق سوق نشطة، وعادة ما يجري تمييز محاسبة القيمة العادلة من محاسبة الكلفة التاريخية ، والتي تسجل بدلاً من ذلك قيمة الأصل بالسعر الذي جرى شراؤه به في الأصل، لعقود من الزمان، فالمزايا النسبية لـ محاسبة القيمة العادلة والكلفة التاريخية ترتبط بجودة المعلومات التي يوفرها كل طريقة قياس للمستثمرين والمستعملين الآخرين للقوائم المالية، ففي أعقاب الأزمة المالية عام 2008، أشار المدافعون عن محاسبة القيمة العادلة ألى زيادة الشفافية في تسعير الأصول والميزانيات، وأنها تساعد في الحماية من المخاطر (Greenberg,et al ,2013:1).

رابع عشر:العلاقة بين معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والشفافية:

إن إتباع الوحدة الإقتصادية لمدخل الشفافية والإفصاح، وما يترتب عنه من أزالة الإختلاف أو عدم تماثل في المعلومات بينها، يزيد من كفاءة الأسواق المالية، إذ أن كفاءة السوق مرتبطة بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأن الشك في كفاءة السوق هو الشك في درجة مصداقية

المعلومات التي يتيحها ومن ثمة نقص تدفق الأموال ألى السوق وارتفاع تكاليف المعاملات فيها، فتطبيق المعايير الدولية يؤدي ألى تنظيم سوق المعلومات الذي يتضمنه السوق المالي عن طريق تخفيض درجة عدم تماثلها ومن ثم تحقق تكافؤ الفرص بين الأطراف المستفيدة منها (سعاد،117:2010)، فمعايير الإبلاغ المالي الدولية مجموعة من الإطر والقواعد المشتركة لإنشاء القوائم المالية،_واتباع هذه المعايير يسمح للوحدة الإقتصادية بتقديم المعلومات ألى المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين، وكذلك صانعي القرار وأصحاب المصلحة الآخرين (http://www.ifad.org/operations/pf/finance/audit/finance_guide.pdf.)، وتعد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية تفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبية الدولية، تهدف ألى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية وقابلية للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين للمعلومات المالية في إتخاذ القرارات الإقتصادية (جون،2006: 6)، ويرى (احمد،2013: 125-165) أن تطبيق معايير(IFRS) يزيد من مصداقية القوائم المالية وتؤدي ألى إمكانية الاعتماد عليها عند إتخاذ القرارات، كما أنها تساهم في رفع مستوى الوضوح والشفافية في القوائم المالية، ويرى(فراح،2017: 18)أيضاً في عملية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية توفير مناخ استثماري ملائم فيه الأمن، والديمقراطية، والشفافية في المعلومات المالية، وشفافية النظم القانونية والاستثمارية المشجعة، مما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية، وقدرة الوحدة الإقتصادية على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي، وقياس كفاءتها ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية في مقابل الإلتزامات القانونية.

وخلاصة مما سبق أن تنوع طرق القياس المحاسبي التي تعكس الأحداث المالية وفي سبيل توحيد هذه الطرق ووضع طرق متفق عليها، أهتمت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي بدعم طرق القياس عن طريق توفير مقياس يحقق الملائمة ويدعم التمثيل الصادق ويحقق الشفافية وهو القياس بالقيمة العادلة.

المبحث الثالث

دور القياس بالقيمة العادلة في تحقيق الشفافية وأثرها على القرارات الاستثمارية

سنتناول تحليل البيانات التي حصل عليها من قائمة الفحص واستمارة الاستبيان (التي جرى توزيعها على عينة البحث (50) مستثمر من المستثمرين المتواجدين في سوق العراق

للأوراق المالية)، وذلك بهدف اختبار الفرضيات التي انبثق عنها البحث، ولغرض تحقيق ذلك جرى تحليل استمارة الفحص، وأجراء الاختبار الأولي لبيانات متغيرات البحث وضبط المقياس، فضلاً عن عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث بهدف تكوين صورة عن ادراكات العينة المختارة بخصوص المتغيرات المعتمدة في البحث، وكذلك تناول اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، واختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث وكالأتي :

أولاً: تحليل استمارة الفحص:

جدول (1) استمارة الفحصالنسبة المئوية لإجابات المستثمرين حول اطلاعهم على طرق القياس بالقيمة العادلة والمستوى المفضل لديهم

رقم العبارة	مطلع		مطلع قليلاً		غير مطلع		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرا	النسبة	التكرا	النسبة	التكرار	النسبة
عدد المستثمرين الموزع عليهم استمارة الفحص	8	%16	38	76 %	4	%8	50	100
رقم العبارة	المستوى الأول		المستوى الثاني		المستوى الثالث		المجموع	
أفضلية تطبيق مستويات القياس بالقيمة العادلة:	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
2. أفضل المستوى من المستويات الثلاثة:	24	%48	11	22 %	15	%30	50	100 %
3. أفضل قياس الأصول المتداولة (الأسهم والسندات) بالمستوى:	28	%56	12	24 %	10	%20	50	100 %
4. أفضل قياس الأصول غير المتداولة الملموسة بالمستوى:	28	%56	12	24 %	10	%20	50	100 %
5. أفضل قياس الأصول غير المتداولة غير الملموسة بالمستوى:	23	%46	8	16 %	19	%38	50	100 %
6. أفضل قياس الإلتزامات قصيرة الأجل بالمستوى:	19	%38	18	36 %	13	%26	50	100 %
7. أفضل قياس الإلتزامات طويلة الأجل بالمستوى:	27	%54	12	24 %	11	%22	50	100 %

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على إجابات المستثمرين

يتبين من الجدول(1)أعلاه ان عدد المستثمرين الذين لديهم اطلاع على مفهوم القياس بالقيمة العادلة بلغ(8) مستثمرين، وبما يشكل(16%) من عدد المستثمرين، اما الذين لديهم اطلاع قليل فقد بلغ (38) مستثمراً، وبما يشكل (76%) من عدد المستثمرين، اما عدد الذين لم يكن لديهم اطلاع فقد بلغ(4) مستثمرين، أي ما يشكل نسبة(8%)، إن النتائج أعلاه توفر اطمئنانا لدى الباحثين من ان إجابات المستثمرين في استمارة الاستبيان ستكون دقيقة إذ يمكن الإعتماد عليها في التحليل.

مما سبق يتضح أن أغلب المستثمرين يفضلون المستوى الأول لقياس القيمة العادلة، مع العلم أن بيئة العمل العراقية لا تتوفر فيها أمكانية تطبيق هذا المستوى لعدم وجود سوق نشط لأغلب البنود الخاضعة للقياس عدا سوق العراق للأوراق المالية من جهة وانخفاض نسبة اطلاع المتعاملين بالسوق على طرق القياس بالقيمة العادلة من جهة أخرى فضلاً عن ضعف الأطلاع والمواكبة المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

ثانياً:اختبار بيانات متغيرات البحث وضبط المقياس: لغرض التأكد أولاً من ثبات مقياس البحث وصدقه في قياس متغيراتها، ومن ثم اختبار خضوع البيانات التي جرى الحصول عليها للتوزيع الطبيعي أم لا ليتسنى للباحث اختيار الأداة الإحصائية المناسبة لغرض أستعمالها في تحليل تلك البيانات، من هذا المنطلق سيجري بعدها من الاختبارات على البيانات قبل تحليلها احصائياً وكالآتي:

1. **ضبط المقياس قبل تطبيقه:** ليتأكد الباحث من أن الاستبانة التي استعملها لجمع البيانات أداة صالحه ويمكن الإعتماد على البيانات التي جرى جمعها عن المتغيرات المبحوثة، سعى ألى التأكد من ثبات وصدق المقياس المعتمد في البحث، وعلى النحو الآتي:

أ. **معامل الثبات[2] Reliability:** باستعمال مقياس (Cronbach's Alpha)، ظهر أنه اذا بلغت قيمة الاختبار المذكور أقل من (0.6) فأن ذلك يعد مؤشراً على ضعف ثبات المقياس المستعمل، في حين يعد ثبات المقياس مقبولاً في حال تعديه نسبة (0.7)، فيما تعد نسبة ثباته جيدة إذا بلغت (0.8) فأكثر، ويعرض الجدول (2) نسبة قيم معامل (Cronbach's Alpha) .

ب. **معامل الصدق[3] Validity:** لقياس الصدق للاستبانة رياضياً فيكون عن طريق تحديد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، ويوضح الجدول (2) ادناه قيم والصدق لمتغيرات البحث.

---

[2] يعني ثبات المقياس استقراره وعدم تناقضه مع نفسه، أي ان المقياس سيعطي النتائج نفسها إذا اعيد تطبيقه على نفس العينة، بمعنى أن الثبات يعني استقرار (Stability) واتساق (Consistency) المقياس (Sekrana,2003:203)

[3] الصدق (Validity) هو أن مقياس البحث يقيس فعلاً ما تم وضعه لقياسه، بمعنى اخر هل ان المقياس يقيس الظاهرة تحت الدراسة وليس شيء اخر (Sekrana,2003:206)،

جدول (2) قيم معامل الصدق والثبات لمتغيرات البحث		
المتغيرات	معامل الصدق	قيم معامل Cronbach's
القياس بالكلفة التاريخية	0.93	0.96
القياس بالقيمة العادلة	0.73	0.85
القرارات الاستثمارية	0.93	0.96
الشفافية	0.97	0.98
المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25		

يتضح من الجدول (2) أعلاه أن كافة قيم معاملات (Cronbach's Alpha) تتراوح بين (0.73 و0.97) مما يعني ان المقياس المستعمل لقياس متغيرات البحث تمتع بالثبات، مما يمكن الباحثين من التعويل على النتائج التي سيجري الحصول عليها لإتخاذ قرار سليم، وأن معاملات الصدق تجاوزت (0.85) وهي نسبة جيدة جدا.

2. **اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات**[4]:حرص الباحثين على دقة نتائج البحث عن طريق اخضاع البيانات التي جرى الحصول عليها من استمارة الاستبيان ألى واحد من أهم الاختبارات الخاصة بالتوزيع الطبيعي للبيانات الا وهو اختبار (Kolmogorov– Smirnov)[5].

والجدول (3) الآتي يوضح نتائج أختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

جدول (3) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث					
ت	البعد	إحصاءه Kolmogorov-Smirnov المحسوبة	قيمة D المعيارية	المقارنة	القرار
1	القياس بالكلفة التاريخية	0.220	0.192	المحسوبة اكبر من المعيارية	تتوزع طبيعيا
2	القياس بالقيمة	0.193	0.192	المحسوبة اكبر من	تتوزع

[4]عند اعتماد الأساليب المعلمية لبيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي عندها لا يمكن الوثوق بالنتائج المتحصلة عن تلك الاختبارات (Field,2009:132).

[5] يشير ألى انه إذا كان حجم العينة أكبر من (35) مفردة فانه يمكن حساب قيمة الاختبار، عند مستوى معنوية (5%) عن طريق القانون الآتي: $D=\frac{1.36}{\sqrt{n}}$ (Copper & Schindler,2014:623)، إذ أن (N) تمثل حجم العينة، وبما أن حجم عينة البحث هو (50) مفردة جرى اختيارها من مجتمع البحث، عليه فأن قيمة (D) المعيارية (التي تمثل حجم العينة) ستبلغ (0.192).

	العادلة			المعيارية	طبيعيا
3	قرارات الاستثمار	0.197	0.192	المحسوبة اكبر من المعيارية	تتوزع طبيعيا
4	الشفافية	0.235	0.192	المحسوبة اكبر من المعيارية	تتوزع طبيعيا
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

يتبين من الجدول(3) أعلاه ان البيانات الخاصة بمتغيرات البحث تخضع للتوزيع الطبيعي مما يجعلها مؤهلة للخضوع لأدوات التحليل المعلمي، وسيجري التحليل كالآتي:

1. **عرض وتحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص القياس بالكلفة التاريخية:**

سيجري تناول فقرات هذا المتغير عن طريق تحليل وشرح الأسئلة المتعلقة بهذا المتغير، لبيان مدى اعتماد العينة على القياس بالقيمة العادلة وثقتهم بهذه الطريقة وعلى النحو الآتي:

أ. **القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تحقق الملائمة :** جرى قياس ملائمة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية عن طريق ثلاثة أسئلة، في الجدول (4) ادناه:

جدول (4) الإحصاءات الوصفية لملائمة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية N=50					
ت	الفقرة	الوسط الحسابي	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	الترتيب
القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تحقق الملائمة لأنها:					
1	تدعم التنبؤ بالأحداث المستقبلية.	3.40	68.00%	1.16	3
2	تدعم قدرة المستثمرين على تأكيد تنبؤاتهم.	3.44	68.80%	1.32	1
3	ذات أهمية نسبية عالية عند المستثمرين.	3.43	0%668.	1.05	2
	ملائمة القياس بالكلفة التاريخية	3.42	68.40 %	1.18	الثالث
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

عند ملاحظة النتائج الواردة في الجدول(4) أعلاه نلاحظ على المستوى الكلي حقق بعد ملائمة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية وسطاً حسابيا موزونا بلغ (3.42) من وجهة نظر المستثمرين، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (68.40%)، أما قيمة

معامل الانحراف المعياري فكانت (1.18)، مما يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون ان المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية ملائمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية، وما يدعم ذلك أن قيمة الانحراف المعياري لاجابات افراد العينة كانت قيمة قليلة تدل على تقارب وجهات نظر افراد عينة البحث.

ب. القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تحقق التمثيل الصادق : جرى قياس التمثيل الصادق للقوائم المالية المعدة على وفق الكلفة التاريخية عن طريق ثلاثة أسئلة،

ج. كما في الجدول (5) ادناه:

جدول (5) الإحصاءات الوصفية للتمثيل الصادق القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية N=50

ت	الفقرة	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تحقق التمثيل الصادق لأنها:					
1	تمثل كافة الظواهر الإقتصادية .	4.02	80.40%	1	1
2	محايدة.	3.84	76.80%	0.96	2
3	تخلو من الخطأ.	3.64	72.80%	1.22	3
	التمثيل الصادق للقياس بالكلفة التاريخية	3.83	76.67%	1.07	الاول
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

عند ملاحظة النتائج الواردة في الجدول(5)أعلاه نلاحظ على المستوى الكلي حقق بعد التمثيل الصادق للقوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية وسطا حسابيا موزونا بلغ (3.83)من وجهة نظر المستثمرين، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (76.67%)، أما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت(1.07)، مما يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون ان المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية توفر تمثيلاً صادقاً لواقع حال المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وما يدعم ذلك أن قيمة الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة قيمة قليلة تدل على وجهات النظر المتقاربة.

د. القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية توفر معلومات مفيده:

في هذه الفقرة جرى قياس مدى قدرة القياس بالكلفة التاريخية على تعزيز فائدة المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفقها عن طريق أربع أسئلة،

كما في الجدول (6) أدناه:

جدول (6) الإحصاءات الوصفية لمدى قدرة القوائم المالية المعدة بالكلفة التاريخية على تعزيز فائدة المعلومات N=50

ت	الفقرة	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	الترتيب
تعزز القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية معلومات مفيدة للمستفيدين لأنها:					
1	**قابلة للمقارنة .**	**3.62**	**72.40%**	**1.03**	**2**
2	**قابلة للتحقق.**	**3.30**	**66.00%**	**1.22**	**3**
3	**تتوفر في التوقيت المناسب.**	**3.72**	**74.40%**	**0.88**	**1**
4	**قابلة للفهم**	**3.26**	**65.20%**	**0.94**	**4**
	قدرة القوائم المالية المعدة القياس بالكلفة التاريخية على تعزيز فائدة المعلومات	**3.47**	**69.50%**	**1.04**	**الثاني**
	القياس بالكلفة التاريخية	**3.56**	**71.36%**	**1.1**	**الثاني**

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

عند ملاحظة النتائج الواردة في الجدول (6) أعلاه نلاحظ على المستوى الكلي حقق بعد تعزيز القياس بالكلفة التاريخية فائدة القوائم المالية المعدة على وفقها وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (3.47) من وجهة نظر المستثمرين، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (69.50%)، أما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (1.04)، مما يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون ان المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تعزز فائدة القوائم المالية متخذ القرار الاستثماري، وما يدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة كانت قليلة وتدل على تقارب وجهات نظر افراد عينة البحث.

وبشكل عام حقق المتغير المستقل الأول (القياس بالكلفة التاريخية) وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (3.56) بانحراف معياري عام بلغ (1.1) فيما بلغت نسبة اتفاق المستثمرين حول هذا المتغير (71.36%)، أي ان النتائج المذكورة تدعم النتائج التي جرى التوصل لها على مستوى

الابعاد الفرعية من ادراك المستثمرين لأهمية القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية، ولقد نال بعد التمثيل الصادق المرتبة الأولى من حيث درجة ادراك توافره بالنسبة لعينة البحث، يليه بعد تعزيزالفائدة بالمرتبة الثانية، ثم بعد الملائمة بالمرتبة الثالثة.

2.عرض وتحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص القياس بالقيمة العادلة:

سيجري تناول فقرات هذا المتغير عن طريق تحليل وشرح الأسئلة المتعلقة بهذا المتغير، وعلى النحو الآتي:

أ. **القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة تحقق الملائمة** : جرى قياس ملائمة القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة عن طريق طرح ثلاثة أسئلة، كما يبين الجدول (7) ادناه:

جدول (7) الإحصاءات الوصفية لملائمة القوائم المالية المعدة وفق القياس بالقيمة العادلة N=50

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	الترتيب
القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة تحقق معلومات ملائمة لأنها:					
1	تدعم التنبؤ بالأحداث المستقبلية.	4.06	81.20%	0.84	2
2	تدعم قدرة المستثمرين على تأكيد تنبؤاتهم.	3.98	79.60%	0.55	3
3	ذات أهمية نسبية عالية عند المستثمرين.	4.32	86.40%	0.68	1
	ملائمة القياس بالقيمة العادلة	4.12	82.40%	0.71	الاول
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

عند ملاحظة النتائج الواردة في الجدول (7) نلاحظ على المستوى الكلي حقق بعد ملائمة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة وسطاً حسابياً موزونا بلغ (4.12) من وجهة نظر المستثمرين، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (82.40%)، اما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (0.71)، مما يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون ان المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة ملائمة أكثر لإتخاذ القرارات الاستثمارية من المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية، وما يدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة كانت أقل من

نظريتها بطريقة الكلفة التاريخية، وتدل على تقارب وجهات نظر المستثمرين، وكانت قيمة نسبة الاتفاق جيدة جدا بين المستثمرين حول البعد المذكور، وأعلى من نظيرتها الكلفة التاريخية .

ب. **القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة تحقق التمثيل الصادق :** جرى قياس التمثيل الصادق للقوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة عن طريق طرح ثلاثة أسئلة، كما يبين الجدول (8) ادناه:

جدول (8) الإحصاءات الوصفية للتمثيل الصادق القوائم المالية المعدة وفق القياس بالقيمة العادلة N=50

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	الترتيب
القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة لها خاصية التمثيل الصادق لأنها:					
1	**تمثل كافة الظواهر الإقتصادية .**	**4.46**	**89.20%**	**0.76**	**1**
2	**محايدة.**	**3.74**	**74.80%**	**0.90**	**3**
3	**تخلو من الخطأ.**	**3.80**	**76.00%**	**0.88**	**2**
التمثيل الصادق للقياس بالقيمة العادلة		**4**	**80.00%**	**0.9**	**الثاني**
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

عند ملاحظة النتائج الواردة في الجدول (8) نلاحظ على المستوى الكلي حقق بعد التمثيل الصادق للقوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة وسطا حسابيا موزونا بلغ (4) من وجهة نظر المستثمرين، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (80%)، اما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (0.90)، مما يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون ان المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة توفر تمثيلا أكثر صدقا لواقع حال المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية، وما يدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري لاجابات افراد العينة قيمة قليلة تدل على تقارب وجهات نظر افراد عينة البحث.

ج. **القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة تعزز فائدة المعلومات**

جرى قياس مدى قدرة القياس بالقيمة العادلة على تعزيز فائدة المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفقها عن طريق أربع أسئلة،

كما بين الجدول (9) ادناه:

جدول (9) الإحصاءات الوصفية لمدى قدرة القياس بالقيمة العادلة على تعزيز فائدة المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة وفقها					
ت	الفقرة	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
تعزز القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة توفير معلومات مفيدة للمستفيدين لأنها:					
1	قابلة للمقارنة .	4.14	82.80%	0.61	1
2	قابلة للتحقق.	3.58	71.60%	1.11	4
3	تتوفر في التوقيت المناسب.	3.90	78.00%	0.74	3
4	قابلة للفهم	4	80.00%	0.49	2
	فائدة القوائم المالية المعدة وفق القياس بالقيمة العادلة	3.90	78.10%	0.79	الثالث
	القياس بالقيمة العادلة	4	80%	0.81	الاول
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

يتضح من الجدول (9) اعلاه أنه على المستوى الكلي حقق بعد فائدة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة وسطا حسابيا موزونا بلغ (3.90) من وجهة نظر المستثمرين، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (78.10%)، أما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (0.79)، مما يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون ان المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة على وفق القياس القيمة العادلة توفر فائدة أكثر لمتخذ القرار الاستثماري من القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية، وما يدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة كانت قليلة وتدل على تقارب وجهات نظر أفراد عينة البحث.

وبشكل عام حقق المتغير المستقل الثاني (القياس بالقيمة العادلة) وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (4) بانحراف معياري عام بلغ (0.81) فيما بلغت نسبة اتفاق المستثمرين حول هذا المتغير (80%). ان النتائج المذكورة تدعم النتائج التي جرى التوصل لها على مستوى الابعاد الفرعية من ادراك المستثمرين لأهمية القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة، إذ نال بعد الملائمة المرتبة الأولى من حيث درجة ادراك توافره بالنسبة لعينة البحث، يليه بعد الصدق بالمرتبة الثانية، ثم بعد الفائدة بالمرتبة الثالثة.

بعد ان اكمل الباحثين وصف وتشخيص متغيرات البحث الخاصة بالقياس الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، قاما باجراء مقارنة لغرض بيان أثر كل من الطريقتين في تحقيق الفائدة المرجوة للمعلومات المحاسبية المعدة على وفق كل منهما وكما في الجدول (10) الآتي :

جدول (10) مقارنة بين طريقتي القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة

الابعاد	القياس بالكلفة التاريخية		القياس بالقيمة العادلة		ادراك المستثمرين يميل لصالح...	اتساق إجابات المستثمرين يميل لصالح...
	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري		
الملائمة	3.42	1.18	4.12	0.71	القيمة العادلة	القيمة العادلة
الصدق	3.83	1.07	4	0.90	القيمة العادلة	القيمة العادلة
تعزيز الفائدة	3.47	1.04	3.90	0.79	القيمة العادلة	القيمة العادلة
الاجمالي	3.56	1.1	4	0.81	القيمة العادلة	القيمة العادلة

المصدر : من اعداد الباحثين

يتبين من الجدول (10) أعلاه الآتي :

1) تفوق القياس بالقيمة العادلة على القياس بالكلفة التاريخية في مستوى ادراك وفهم المستثمرين ولكل الابعاد، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (4) للقيمة العادلة و(3.56) للكلفة التاريخية.
2) تفوق القياس بالقيمة العادلة على القياس بالكلفة التاريخية في مستوى اتساق إجابات المستثمرين ولكل الابعاد، إذ بلغ الانحراف المعياري (0.81) للقيمة العادلة و(1.01) للكلفة التاريخية.
3) شكل الصدق البعد الأكثر وضوحا من وجهة نظر المستثمرين بالنسبة للقياس بالكلفة التاريخية، بينما شكل بعد الملائمة البعد الأكثر وضوحا بالنسبة للقياس بالقيمة العادلة.
4) كان بعد تعزيز الفائدة الأكثر اتساقا في إجابات المستثمرين على وفق القياس بالكلفة التاريخية، في حين كان بعد الملائمة البعد الأكثر اتساقا في إجابات المستثمرين على وفق القياس بالقيمة العادلة.

2. عرض وتحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص العلاقة بين القيمة العادلة والقرارات الاستثمارية: جرى قياس القرارات الاستثمارية عن طريق طرح عشرة أسئلة، وكما في الجدول (11) ادناه:

جدول (11) الإحصاءات الوصفية لمتغير القرارات الاستثمارية N=50					
ت	الفقرة	الوسط الحسابي	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
1	اعتماد القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة أكثر من غيرها في القرارات الاستثمارية.	3.94	78.80%	0.89	6
2	توفر القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة شفافية أكثر عن المؤشرات المالية المعتمدة في القرارات الاستثمارية.	4.08	81.60%	1.03	1
3	يعتمد على القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية.	3.92	78.40%	0.75	7
3	تساعد القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في توقيت التدفقات النقدية المستقبلية.	4	80.00%	1.03	4
5	تساعد القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في تقدير درجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية .	3.42	68.40%	0.95	10
6	إن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يكون أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية ويعد أساساً أفضل للتنبؤات بنتائج النشاط والتدفقات النقدية.	4.06	81.20%	0.96	2
7	تطبيق القياس بالقيمة العادلة يظهر جوهر وحقيقة المعلومات المالية المؤثرة في قرارات المستثمرين ويجعلها أكثر شفافية.	4.02	80.40%	0.91	3
8	تطبيق القياس بالقيمة العادلة له تأثير ايجابي في قرارات المستفيدين من المعلومات المحاسبية وتساعد على ترشيد قراراتهم الاستثمارية .	3.98	79.60%	1.1	5
9	تطبيق القياس بالقيمة العادلة يساعد في اعطاء معلومات لتسريع الكشف عن الازمات وليس التسبب في وجودها.	3.60	72.00%	0.93	9
10	يرغب المستثمرون ايلاء أهمية أكبر للملائمة عن التمثيل الصادق للظواهر الإقتصادية عند إتخاذ القرارات الرشيدة.	3.82	76.40%	0.85	8
القرارات الاستثمارية		3.88	77.68%	0.96	
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

يتضح من الجدول(11)اعلاه أنه على المستوى الكلي حقق متغير اعتماد القرارات الاستثمارية على وفق القياس بالقيمة العادلة وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (3.88) من وجهة نظر المستثمرين، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (77.68%)، اما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (0.96)، مما يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون ان المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة وفق القياس بالقيمة العادلة أكثر شفافية لإتخاذ القرارات الاستثمارية من المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية، فضلاً عن ان القياس بالقيمة العادلة أكثر ملائمة لأجراء التحليلات من القياس بالكلفة التاريخية، وما يدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة كانت قليلة، وتدل على تقارب وجهات نظر المستثمرين.

3. عرض وتحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص شفافية المعلومات المالية:

جرى قياس الشفافية عن طريق عشرة أسئلة، كما يبين الجدول (12) ادناه:

جدول (12) الإحصاءات الوصفية لمتغير الشفافية N=50

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
1	توفر معايير النزاهة والاخلاق في القوائم المالية تساعد في إتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.86	77.20%	0.99	10
2	وجود أسس لبناء وتوجيه سلوك المجتمع والأفراد والوحدات الإقتصادية للحد من الفساد وبشكل منطقي وعقلاني يدعم القرارات الاستثمارية.	4.10	82.00%	1.02	6
3	شفافية المعلومات المحاسبية تساعد في إتخاذ القرارات التي تحد من مخاطر الازمات المستقبلية.	4.18	83.60%	1.02	5
3	القوائم المالية الشفافة تسهم في عملية المسائلة وتساعد المستفيدين في إتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.	4.28	85.60%	1.01	4
5	توفر معلومات محاسبية تتصف بالدقة، تسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية .	4.04	80.80%	0.99	8
6	الشفافية والوضوح في القوائم المالية ترفع من مستوى المصداقية وبالنتيجة تخدم قرارات رشيدة	4.44	88.80%	0.91	1
7	القوائم المالية الشفافة تتسم بخاصية التمثيل الصادق للظواهر عند تقديم المعلومات، وينعكس ذلك في دعم قرارات استثمارية رشيدة.	3.90	78.00%	0.95	9
8	القوائم المالية الأكثر شفافية تعكس صورة ايجابية عن أداء الوحدة الإقتصادية، وينعكس ذلك ايجاباً لدى المستثمرين في إتخاذ القرارات الاستثمارية.	4.16	83.20%	1.08	3
9	الوضوح التام للمعلومات المحاسبية وتقديمها	4.28	85.60%	1.01	2

	للمستثمرين بالوقت المناسب يدعم قراراتهم الاستثمارية.	4.06	81.20%	1.04	7
10	القوائم المالية الشفافة توفر اشارات عن السوق وكفاءته وهذا يدعم القرارات الاستثمارية.				
الشفافية		4.13	82.60%	1.01	
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

يتضح من الجدول (12) أعلاه أنه على المستوى الكلي حقق متغير الشفافية وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (4.13) من وجهة نظر المستثمرين، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (82.60%)، اما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (1.01)، يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون أهمية تضمين القوائم المالية معلومات شفافية تساعدهم في إتخاذ القرارات الاستثمارية سواء كانت الطريقة التي تعد بها هذه القوائم على وفق الكلفة التاريخية أو القيمة العادلة، وما يدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة كانت قليلة، وتدل على تقارب وجهات نظر المستثمرين، وكانت قيمة نسبة الاتفاق جيدة جدا بين المستثمرين حول المتغير المذكور.

رابعاً:اختبار الارتباط بين متغيرات البحث:

لغرض اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، سيجري أستعمال معامل الارتباط البسيط(Pearson)، ويجري ذلك عن طريق البرنامج الاحصائي (SPSS V.25) وكالآتي:

1. **الفرضية الأولى** : وجود علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية ومعنوية بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية، يظهر الجدول (13) مصفوفة معاملات الارتباط البسيط (Pearson) بين هذه المتغيرات وابعادها[6].

---

[6] وقبل الدخول في اختبار هذه الفرضية فأن الجدول (13) يشير أيضاً ألى حجم العينة (50)، على وفق اختبار(2-tailed)، وكذلك تظهر في الجدول مستوى معنوية معامل الارتباط عن طريق الإشارة الية (*) تعني ان الارتباط معنوي عند مستوى (5%)، اما إشارة (**) فتعني ان الارتباط معنوي عند مستوى (1%)، ويجري الحكم على قوة معامل الارتباط في ضوء القاعدة الآتية:

1. علاقة الارتباط منخفضة: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين (0.10 ألى 0.29)
2. علاقة الارتباط متوسطة: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين (0.30)ألى (0.49).
3. علاقة الارتباط قوية: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين (0.5 ألى 1).

جدول (13) قيم علاقات الارتباط الفرضية الأولى					
		ملائمة المعلومات	صدق المعلومات	تعزز فائدة لمعلومات	القياس بالكلفة التاريخية
القرارات الاستثمارية	Pearson correlation	0.501**	0.749**	0.682**	0.676**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000
	N	50	50	50	50

** علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (1%).

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يظهر جدول مصفوفة الارتباط (13) الذي اختبر الفرضية الأولى، بأن هناك علاقات ارتباط قوية بين الخصائص النوعية والتعزيزية للمعلومات التي يوفرها القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية إذ بلغت (0.67).

2. **اختبار الفرضية الثانية:**(وجود علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية ومعنوية بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية)يظهر جدول مصفوفة الارتباط(14)الذي اختبر الفرضية الآتي:

جدول(14) قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسة الثانية					
		ملائمة المعلومات	صدق المعلومات	تعزيز فائدة المعلومات	القياس بالقيمة العادلة
القرارات الاستثمارية	Pearson correlation	0.395**	0.260	0.110	0.31**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000
	N	50	50	50	50
** علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (1%)					

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (14) أعلاه بأن هناك علاقة ارتباط متوسطة القوة بين الخصائص النوعية والتعزيزية للمعلومات التي يوفرها القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية إذ بلغت (0.31) .

3. **الفرضية الرئيسة الثالثة:** وتنص على أنه (وجود علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية ومعنوية بين القياس بالكلفة التاريخية والشفافية)

جدول (15) قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسة الثالثة					
		ملائمة المعلومات	صدق المعلومات	تعزيز فائدة المعلومات	القياس بالكلفة التاريخية
الشفافية	Pearson correlation	0.564**	0.75**	0.645**	0.69**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000
	N	50	50	50	50
** علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (1%).					

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يظهر جدول مصفوفة الارتباط (15) الذي اختبر الفرضية الثالثة، بأن هناك علاقات ارتباط قوية بين القياس بالكلفة التاريخية وشفافية الإبلاغ المالي إذ بلغت (0.906).

4. **اختبار الفرضية الرابعة :** (وجود علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية ومعنوية بين القياس بالقيمة العادلة والشفافية)

جدول (16) قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسة الرابعة					
		ملائمة المعلومات	صدق المعلومات	فائدة المعلومات	القياس بالقيمة العادلة
الشفافية	Pearson	0.500**	0.540**	0.310*	0.560**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000
	N	50	50	50	50
*علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (5%) ** علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (1%). المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

يظهر جدول مصفوفة الارتباط (16) الذي اختبر الفرضية الرابعة، بأن هناك علاقة ارتباط قوية بين القياس بالقيمة العادلة وشفافية الإبلاغ المالي إذ بلغت (0.560).

رابعاً:اختبار التأثير بين متغيرات البحث: يهدف اختبار علاقات التأثير بين متغيرات البحث، وعلى وفق ما ورد في الفرضيات الرئيسة وما تفرع عنها من فرضيات عن طريق استعمال معامل الانحدار البسيط، وباستعمال البرنامج الاحصائي(SPSS V.25) يتضح الآتي:

1. **اختبار الفرضية الرئيسة السادسة:** لاختبار فرضية (وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية)،

.بين الجدول (17) نتائج اختبار الانحدار البسيط وكالآتي:

جدول (17) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية السادسة

المتغير التابع / المتغير المستقل	القرارات الاستثمارية			R^2
	α	β	قيمة t المحسوبة	
ملائمة المعلومات	2.68	0.35	**3.98	0.25
صدق المعلومات	1.68	0.57	**7.83	0.56
فائدة المعلومات	1.90	0.57	**6.46	0.46
القياس على وفق الكلفة التاريخية	1.92	0.55	**6.35	0.46

** علاقة التاثير معنوية بمستوى (1%)

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (17) أعلاه كان معامل الانحدارللقياس بالكلفة التاريخية على القرارات الاستثمارية (0.55) وهذا يعني ان القرارات الاستثمارية ستزداد بمقدار (0.55)، علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (6.35) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور، ولقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.46)، يتضح من التحليل أعلاه وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

2. **اختبار الفرضية الرئيسة السابعة:** لاختبار فرضية(وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية).يبن الجدول ادناه نتائج اختبار الانحدار البسيط وكالآتي:

جدول (18) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الرئيسة السابعة

المتغير التابع / المتغير المستقل	القرارات الاستثمارية			R^2
	α	β	قيمة t المحسوبة	
ملائمة المعلومات	1.32	0.62	**2.97	0.16
صدق المعلومات	2.90	0.25	1.86	0.07
فائدة المعلومات	3.18	0.18	0.77	0.01
القياس على وفق القيمة العادلة	1.95	0.48	*2.24	0.095

** علاقة التاثير معنوية بمستوى (1%)
*علاقة التاثير معنوية بمستوى (5%)
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (18) أعلاه أن معامل انحدار استعمال القياس بالقيمة العادلة على القرارات الاستثمارية (0.48) وهذا يعني ان القرارات الاستثمارية ستزداد بمقدار (0.48) اذا ازداد الاعتماد على القيمة العادلة في القياس بمقدار وحدة واحدة، علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (5%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.24) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور، ولقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.095) وهذا يعني ان استعمال القياس بالقيمة العادلة يفسر ما مقداره (9.5%) من التغيرات التي تطرأ على القرارات الاستثمارية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج.

يتضح من التحليل أعلاه (وجودعلاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية) وبشكل جزئي، بعد ان اكمل اختبارعلاقات التأثير بين متغيرات البحث الخاصة بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية ، سيجري مقارنة بين الطريقتين وعلى وفق الجدول الأتي :

جدول (19) مقارنة بين تاثير طريقتي القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة في القرارات الاستثمارية				
الابعاد	القياس بالكلفة التاريخية		القياس بالقيمة العادلة		التأثير يميل لصالح...
	معامل التاثير	المعنوية	معامل التاثير	المعنوية	
الملائمة	0.35	**	0.62	**	القيمة العادلة
الصدق	0.57	**	0.25	-	الكلفة التاريخية
الفائدة	0.57	**	0.18	-	الكلفة التاريخية
الاجمالي	0.55	**	0.48	*	الكلفة التاريخية
** علاقة التاثير معنوية بمستوى (1%) *علاقة التاثير معنوية بمستوى (5%) المصدر : اعداد الباحثين					

يبين الجدول(19)أعلاه المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تفوقت على المعلومات المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في مجال المساعدة في إتخاذ القرارت الاستثمارية سواء على مستوى الابعاد(عدا بعد الملائمة)أو المستوى الكلي.

3. **اختبار الفرضية الرئيسة الثامنة**: سيجري اختبار فرضية (وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس بالكلفة التاريخية والشفافية)،.يبين الجدول ادناه نتائج اختبار الانحدار البسيطبين الابعاد المذكورة.

جدول (20) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الثامنة				
المتغير التابع / المتغير المستقل	الشفافية			R^2
	α	β	قيمة t المحسوبة	
ملائمة المعلومات	2.48	0.48	**4.73	0.32
صدق المعلومات	1.45	0.70	**7.87	0.56
تعزيز فائدة المعلومات	1.86	0.65	**5.84	0.41
القياس على وفق الكلفة التاريخية	1.71	0.67	**6.59	0.47
** علاقة التاثير معنوية بمستوى (1%) المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25				

يتبين من الجدول (20)أعلاه وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس باستخدام الكلفة التاريخية والشفافية) لأن معامل انحدار القياس باستخدام الكلفة التاريخية على الشفافية (0.67) وهذا يعني ان القرارات الشفافية ستزداد بمقدار (0.67) اذا ازداد الاعتماد

على الكلفة التاريخية في القياس بمقدار وحدة واحدة. علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (6.59) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. ولقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.47) وهذا يعني ان القياس باستخدام الكلفة التاريخية يفسر ما مقداره (47%) من التغيرات التي تطرأ على الشفافية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج.

4. **اختبار الفرضية الرئيسة التاسعة**: سيجري اختبار فرضية (وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس باستخدام القيمة العادلة والشفافية)،

يبن الجدول ادناه نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الابعاد :

جدول (21) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الرئيسة التاسعة

المتغير التابع / المتغير المستقل	الشفافية			R^2
	α	β	قيمة t المحسوبة	
ملائمة المعلومات	0.23	0.95	**3.95	0.25
صدق المعلومات	1.66	0.62	**4.40	0.29
فائدة المعلومات	1.79	0.60	*2.22	0.09
القياس باستخدام القيمة العادلة	0.09-	1.05	**4.65	0.31

** علاقة التاثير معنوية بمستوى (1%)
*علاقة التاثير معنوية بمستوى (5%)
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول(21)(وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس باستخدام القيمة العادلة والشفافية)، كان معامل انحدار القياس باستخدام القيمة العادلة على الشفافية(1.05)وهذا يعني ان الشفافية ستزداد بمقدار(1.05)اذا ازداد الاعتماد على القيمة العادلة في القياس بمقدار وحدة واحدة. علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى(1%)لان قيمة(t)المحسوبة لمعامل الانحدار كانت(4.65)وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. ولقد بلغت قيمة معامل التحديد(R^2)(0.31)وهذا يعني ان القياس باستخدام القيمة العادلة يفسر ما مقداره(31%)من التغيرات التي تطرأ على الشفافية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج.

بعد ان اكمل الباحثين اختبار علاقات التأثير بين متغيرات البحث الخاصة بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة فيما يتعلق بالشفافية، قام باجراء مقارنة بين الطريقتين وعلى وفق الجدول الأتي :

جدول(22) مقارنة بين تاثير طريقتي القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة في الشفافية

الابعاد	القياس بالكلفة التاريخية		القياس بالقيمة العادلة		التأثير يميل لصالح...
	معامل التاثير	المعنوية	معامل التاثير	المعنوية	
الملائمة	0.48	**	0.95	**	القيمة العادلة
الصدق	0.70	**	0.62	**	الكلفة التاريخية
تعزيز فائدة المعلومات	0.65	**	0.60	**	الكلفة التاريخية
الاجمالي	0.67	**	1.05	**	القيمة العادلة

** علاقة التاثير معنوية بمستوى (1%)
*علاقة التاثير معنوية بمستوى (5%)
المصدر : من اعداد الباحثين

يتضح من الجدول (22) أعلاه ان المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة بطريقة القياس بالكلفة التاريخية تفوقت على المعلومات المعدة بطريقة القياس بالقيمة العادلة في مجال المساعدة في تعزيز الشفافية على مستوى بعدي الصدق وتعزيزفائدة المعلومات، في حين تفوقت القوائم المالية المعدة على وفق القيمة العادلة على مستوى بعد الملائمة والمستوى الكلي.

سادساً:اختبار فرضيات التأثير غير المباشر : تضمنت فرضيتين وكالآتي:

2. **الفرضية العاشرة:** اختبار التاثيرات غير المباشرة للقياس بالكلفة التاريخية على القرارات الاستثمارية عن طريق الشفافية بالفرضية (تساهم الشفافية في زيادة قوة علاقة التاثير بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية)، ومن أجل اختبار الدور الوسيط لمتغير الشفافية استعمل الباحثين أسلوب تحليل المسار عن طريق البرنامج الاحصائي (AMOS Var.24)، ويبين الشكل نوع العلاقة بين المتغيرات الثلاثة ة قبل اجراء الاختبار

شكل اختبار التاثيرات الوسيطة للشفافية بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية

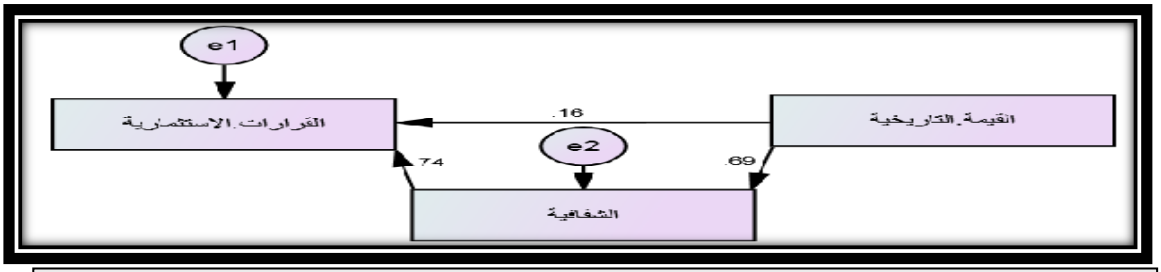

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي AMOS Var.24

من اجل اختبار التأثيرات الوسيطة ، استخدم الباحث معاملات الانحدار المعيارية ويتبين من الشكل أعلاه ان قيمة التأثير المعياري المباشر للكلفة التاريخية في القرارات الاستثمارية (0.16)، ان قيمة التاثير المعياري غير المباشر للكلفة التاريخية في القرارات الاستثمارية (0.51)، وهو ناتج عن (0.69*0.74)، يتضح ان التاثير الكلي يبلغ (0.16+0.51 = 0.67)

مما تقدم يجري رفض فرضية العدم (H0)، وقبول فرضية الوجود(H1) بمعنى (تساهم الشفافية في زيادة قوة ومعنوية علاقة التاثير بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية).

3. **الفرضية الحادية عشرة:** اختبار التاثيرات غير المباشرة للقياس بالقيمة العادلة على القرارات الاستثمارية عن طريق الشفافية بالفرضية (تساهم الشفافية في زيادة قوة علاقة التاثير بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية)، ومن أجل اختبار الدور الوسيط لمتغير الشفافية استعمل الباحثين أسلوب تحليل المسار عن طريق البرنامج الاحصائي (AMOS Var.24)، ويبين الشكل ادناه نوع العلاقة بين المتغيرات الثلاثة ة قبل اجراء الاختبار.

ومن اجل اختبار التأثيرات الوسيطة، استعمل الباحثين معاملات الانحدار المعيارية، ويتبين من الشكل ادناه، ان قيمة التأثير المعياري المباشر للقيمة العادلة في القرارات الاستثمارية (0.24-)، وان قيمة التاثير المعياري غير المباشر للقيمة العادلة في القرارات الاستثمارية (0.55)، وهو ناتج عن (0.99*0.56)، يستدل الباحثين ان التاثير الكلي يبلغ (0.55 – 0.24= 0.31)، مما تقدم يتضح (تساهم الشفافية في زيادة قوة ومعنوية علاقة التاثير بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية).

شكل اختبار التاثيرات الوسيطة للشفافية بين القيمة العادلة والقرارات الاستثمارية

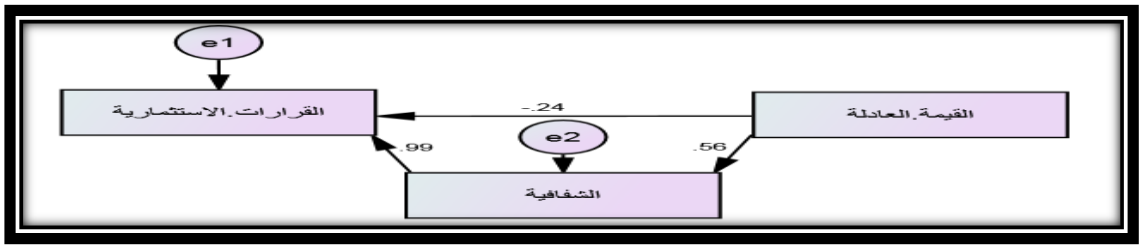

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي AMOS Var.24

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. إن تحقيق أهداف القياس المحاسبي لن يكون سهلاً لوجود طرق عدة لقياس البيانات المالية، ولكل طريقة من تلك الطرق من يؤيدها، لذا من الصعوبة الحكم في البداية على طريقة معينة بأنها الأفضل عملياً ونظرياً من طرق القياس الأخرى.
2. أن القيمة العادلة تعد أساساً مهماً لقياس عناصر القوائم المالية ساهمت في أحداث تغيير جوهري في الفكر المحاسبي، لأنها تعزز تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأبرز ما يميز القيمة العادلة أنها تعكس المعلومات الحالية الأكثر ملائمة لإتخاذ القرارات دون تحفظ أو تحيز لتحسين الموثوقية.
3. الشفافية وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل وغاية في التشريعات والمعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح، فتأمين وضمان الشفافية في القوائم المالية عن طريق الإفصاح الكامل بصورة طوعية وفي الوقت الملائم عن كافة المعلومات التي تؤثر في قرارات المساهمين، تضمن وصول عادل للمعلومات لجميع المستفيدين.
4. أن أغلب المستثمرين يفضلون المستوى الأول لقياس القيمة العادلة، مع العلم أن بيئة العمل العراقية لا تتوفر فيها أمكانية تطبيق هذا المستوى لعدم وجود سوق نشط لأغلب البنود الخاضعة للقياس عدا سوق العراق للأوراق المالية.
5. انخفاض نسبة اطلاع المتعاملين بالسوق على طرق القياس بالقيمة العادلة فضلاً عن ضعف الأطلاع والمواكبة المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وان اغلب المستثمرين يحتاجون

ألى مزيد من الاشتراك في الدورات التدريبية المتعلقة بالمعايير ومعرفة التغيرات في استحداث وتعديل المعايير.

6. ان المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة بطريقة القياس بالكلفة التاريخية تفوقت على المعلومات المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في مجال المساعدة في تعزيز الشفافية على مستوى بعدي الصدق وتعزيز فائدة المعلومات، في حين تفوقت القوائم المالية المعدة على وفق القيمة العادلة على مستوى بعد الملائمة والمستوى الكلي.
7. ان المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تفوقت على المعلومات المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في مجال المساعدة في إتخاذ القرارت الاستثمارية سواء على مستوى الابعاد (عدا بعد الملائمة) أو المستوى الكلي.
8. تساهم الشفافية في زيادة علاقة التأثير بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية، وتزيد من علاقة التأثير بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

ثانياً: التوصيات:

1. تضمين التقارير المالية السنوية المفصح عنها بالقياس المحاسبي المستعمل في قياس عناصر القوائم المالية وضمن أي مستوى من المستويات الثلاثة ة، لكونه يحقق قدر مهم من الشفافية التي يفضلها المستثمرون في إتخاذ قراراتهم الرشيدة.
2. العمل على رفع مستوى التنسيق بين الوحدات الإقتصادية المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية وبين الجامعات والمؤسسات الاكاديمية والتدريبية العراقية لمزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للقائمين في تلك الوحدات الإقتصادية.
3. تأسيس مركز بحثي في سوق العراق للأوراق المالية يتولى عقد لقاءات سنوية أو نصف سنوية مع المستثمرين المتواجدين في السوق لمعرفة مقترحاتهم ودراساتها والتوصل ألى المتطلبات التي ينبغي على المصارف تحقيقها، ومفاتحتها للإلتزام بها للوصول ألى أعلى مستوى من جودة المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المستثمرين في إتخاذ قراراتهم .

المصادر: والمراجع

أولاً: الكتب العربية:

1. الججاوي، طلال محمد علي وحيدر علي المسعودي (2014) "المحاسبة المالية (المتوسطة)" على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الطبعة الثانية – دار الكتب – كربلاء – العراق.
2. الججاوي، طلال محمد علي وحيدر علي المسعودي،(2018) "المحاسبة المالية (المتوسطة)" على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية– الطبعة العربية الأولى – مؤسسة دار الكتب – كربلاء – العراق.
3. جون وايلي،(2006) "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" كتاب و دليل– المطابع المركزية– عمان–الاردن .
4. الحيالي، وليد ناجي(2007) "نظرية محاسبية"، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،
5. السيد، سيد عطا الله (2009)"المفاهيم المحاسبية الحديثة"الطبعة الأولى–دار الراية للنشر والتوزيع–عمان الاردن.
6. الشيرازي، عباس مهدي،(1990) " نظرية المحاسبة" الطبعة الأولى– دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع– قسم المحاسبة والمراجعة–جامعة الكويت.
7. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، (2016)، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " (IFRS) معيار قياس القيمة العادلة (IFR S 13).
8. النقيب، كمال عبد العزيز (2004)" مقدمة في نظرية محاسبية " الطبعة الاولى– دار وائل للنشر– عمان– الاردن.
9. البلقاوي، احمد راهي (2009) " نظرية محاسبية" الطبعة العربية– دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع– عمان– الاردن – تعريب (ا.د رياض العبدالله) ومراجعة(ا. د طلال الججاوي).
10. طالب، علاء فرحان، والعامري، علي الحسين حميدي، (2014)، "استراتيجية الفساد الإداري والمالي – مدخل تكاملي"، الطبعة الاولى– دار الأيام للنشر والتوزيع – عمان – الأردن.

ثانياً: الرسائل العربية:

1. حنان، سعيدي سياف (2014)" القياس المحاسبي للتاثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية " دراسة حالة مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان SCHB قسنطينة، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التيسيير ،جامعة قسنطينة.

2. سارة، بلعزيز(2015) " دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار (IFRS 13) في البيئة الجزائرية، رسالة ماجستير– قسم العلوم التجارية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

3. صلاح، حواس (2008)"التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي" أطروحه دكتوراه ، قسم علوم التيسير– كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التيسير– جامعة الجزائر– الجزائر.

4. لخضر، سي محمد(2017)"أسس وقواعد التقييم المحاسبي" دراسة تحليلية نقدية،أطروحة دكتوراة علوم التسيير،جامعة باتنة.

5. يونس، خالد عبد الرحمن جمعة (2011)أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية على عوائد الأسهم "دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، رسالة ماجستير،قسم المحاسبة،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية غزة.

6. صيام ، وليد زكريا(2006), "أثر القيمة العادلة على ملائمة المعلومـــات المحاسبية ومعوقات تطبيقها دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، جمـــعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

7. عابد، محمد نواف حمدان(2016)" دراسة تحليلية لأنعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية على سعر السهم للوحدة الاقتصادية المـدرجة في بورصة فلسطين في ظل الازمة المالية العالمية ": دراسة ميدانية اطروحه دكتوراه في المحـاسبة – كلية إدارة الأعمال – جامعة الجنان – طرابلس – لبنان .

8. السهلي، محمد بن سلطان (2011):" مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية" كلية أدارة الاعمال – جامعة الملك سعود – تصدر من الجمعية السعودية للمحاسبة– المجلد (10) العدد(2).

9. زويلف، إنعام محسن حسن (2013") الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي" بحث منشور– كلية العلوم والاقتصاد – الجامعة الزيتونة الاردنية– عمان– الاردن.

10. الججاوي، طلال محمد علي والخفاجي، ايمان جواد احمد (2017) " قياس مدى شفافية الإبلاغ المالي للشركات العراقية وفق مقياس (S&P) – كلية الأدارة والإقتصاد – جامعة كربلاء.

11. فراح، ايمان، (2017) " انعكاسات معايير الابلاغ المالي IFRS على فعالية نظم المعلومات المحاسبية" رسالة ماجستير في علوم مالية ومحاسبية– كلية العلوم الإقتصادية والتجارية– قسم علوم التسيير– جامعة الجيالللي بونعامة – خميس مليانة.

12. سعاد، بورويسة (2010) " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة" – كلية العلوم الاقتصادية – وعلوم التسيير –أطروحة دكتوراه – الجزائر.

13. الزغبي، يامن خليل(2005)"القياس المحاسبي المستند ألى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان " دراسة ميدانية –رسالة ماجستير(غير منشورة) في المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك–اربد– الاردن.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

1. الجعارات، خالد جميل (2006):"قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية" المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار " المحاسبة في خدمة الاقتصاد" عمان– الاردن.
2. النجار، جميل حسن(2013):" أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية" دراسة تطبيقية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال – المجلد (9) العدد(3).
3. التميمي, عبد الأخوة (2005) " الشفافية والنزاهة والمتهم بريء حتى تثبت إدانته ", مجلة الحوار والتمدن, العدد 1402.

4. حمد، منى كامل وجليلة عيدان الذهبي، ((2016 " أنموذج مقترح للشفافية والإفصاح لدعم القطاع الزراعي" بحث مقدم ألى المؤتمر العلمي الدولي الثامن – المؤتمر الحادي عشر (رؤى اكاديمية للإصلاح الإقتصادي والمالي والإداري في العراق).

5. أحمد، ولاء ربيع عبد العظيم ،(2013)" التجارب الدولية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في ضوء النشر الإلكتروني للقوام المالية"– مجلة الفكر المحاسبي – كلية التجارة جامعة عين شمس –الجزء الأول .

First : Book

1. Alexander, david & Christopher Nobes (2010) "**' Financial Accounting'** an International Introduction Fourth Edition.
2. Brigham, Eugene F &Ehrhardt, MichaeL. C, (2014)**' financial Managemant' theory & practice14e** Edition,South– Western.
3. Britton, Anne& Waterston, Chris(2010)**' Financial Accounting '** Fifth Edition.
4. Eldon S. Hendriksen& Michael F. Van Breda(1982) **' Accounting Theory'** Fifth Edition.
5. Harrison Jr. Walter T, Charles T. Horngren, C. William (Bill) Thomas, Wendy M. Tietz & Themin Suwardy (2018)**' Financial Accounting**' International Financial Reporting Standards, Eleventh Edition.
6. ICAEW, (2011) ' **Measurement In Financial Reporting**' Information For Better Markets Initiative.
7. Kieso, Don , Jerry Weygandt& Terry Warfield(2016)" **Intermediate Accounting**" 16th Edition.
8. Kotheri, jagdish& elisabetta Barone,(2011) **'advanced financial accounting'** an international approach, pearson education limited.
9. Melville, alan (2017) ' **international Financial Reporting'** sixth Edition.

10. Needles, Belverd,(2014),' **Principles of Accounting'** Printed in the United States of America, Twelfth Edition.
11. Schoenebeck, Karen P& Mark P. Holtzman (2013) ' **Interpreting And Analyzing Financial Statements'** Sixth Edition.
12. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson& Wayne B. Thomas (2013) ' **Intermediate Accounting'** Ninth Edition.
13. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson& Wayne B. Thomas (2018) ' **Intermediate Accounting'**, Ninth Edition.
14. Suprmanyam K.R & John J. wild (2009) "**financial statement analysis**" Tenth Edition.
15. Warren,Carl S, James M. Reeve&Jonathan Duchac,(2014), **'CorporateFinancial Accounting'** 12e
16. Whittington, o.ray ,(2015)'" **Financial Accounting** and **Reporting**' wiley , canda.
17. **Mishkin,Frederic,S.,&Stanleyg.,Eakins,(2009) Financial markets and Institutions,6th Ed,Prentice Hall**

Second: Thesis

1. Hodder, Leslie, Patrick Hopkins & Katherine ,Schipper,(2014)" **Fair Value Measurement in Financial Reporting**" Foundations and Trends in Accounting, Vol. 8, Nos. 3–4 (2013) 143–270.
2. Shamkuts, volha.(2010):"**Fair value Acciunting**" , University oficeland ,(unpuplished master dissertation). Faculty of Business Administration.
3. **Cheung ,Yan –Laung, Jiang,Ping,Tan,Weigiang(2010)"A transparency Disclosure Index Measuring Disclosures : Chinese**

listed Companies",Journal homepage :WWW.Elsevier.com/Locate/jaccpubpol.

Third : Articl

1. Aurora,Cristina& Bunea-Bontas (2013)**' Valuation Techniques Used In Fair Value Measurement'** Available at: http://www.strategiimanageriale.ro/papers/130512.pdf
2. Bushman Robert M. and J. Smith Abbie,(2003) Transparency, Financial, Accounting Information, and Corporate Governance, FRBNY Economic Policy Review, April, 2003.
3. Jahanshad, aziat, Haidarpor m Farzaneh & valizadeh, Yaser,(2014) 'relationship between financial information and transparency and financial performance of listed companies in Tehran stock Exchange', research journal of recent sciences Vol.3, March 2014
4. Muller, Karl A., Riedl, Edward J& Sellhorn, Thorsten,(2008)," Causes and Consequences of Choosing Historical Cost versus Fair Value"
5. Frank,B.G.,&Thomas, H., (2004) "on The Value of Transparency In Agencies With Renegotiation" , Journal of Accounting Research Vol .42 ,No 5, December .
6. Man Mariana, Răvaş Bogdan., Gădău Liana (2011) Management Studies Historic Cost Versus Fair Value Polish Journal.
7. Shaffer , ,Sanders, (2011) Evaluating the Impact of Fair Value Accounting on Financial Institutions: Implications for Accounting Standards Setting and Bank Supervision
8. Kundeliene, Kristina& Leitoniene, Sviesa (2015)" Business Information Transparency :Causes and Evaluation Possibilities" Kaunas University of Technology, Donelaicio str. 73, Kaunas LT-44249, Lithuania.

9. Poon, W. W. (2004). Using fair value accounting for financial instruments. American Business Review, 22

10. Greenberg, Michael D., Eric Helland, Noreen Clancy,& James N. Dertouzos, (2013)" Fair Value Accounting, Historical Cost Accounting, and Systemic Risk Policy Issues and Options for Strengthening Valuation and Reducing Risk, RAND Corporation

11. Ashford, Chea (2011), Fair Value Accounting: Its Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements.

12. https://ar.wikipedia.org/wiki)): Fuorth :website

Fuorth :website:

1. (http://www.ifad.org/operations/pf/finance/audit/finance_guide.pdf).